الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية،علوم التسيير وعلوم التجارية

قسم: علوم اقتصادية تخصص:اقتصاد دولي

رقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالبين: طواهري محمد الطاهر – حفص رزقـــي

تحـــت عنـــوان

الآثـار السلبيـة للاقتصـاد غيـر الرسمـي على الاقتصـاد الجزائـرى

لجنـــة المناقشـــة

د	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسـا
د. برو هشام	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا و مقررا
د.....	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى روح أمي العزيزة الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى والدي أطال الله في عمره

إلى زوجتي الغالية التي منحتني الإرادة والعزيمة، وسايرت معي كل مصاعب الحياة وصبرت على أيام قلقي وبدلتها بعطف وحنان، أنساني التعب القلق والإرهاق

إلى أجمل ما أملك في هذه الدنيا، أولادي قرة عيني شيماء رؤى ياسين حفظهم الله.

إلى جميع أفراد الأسرة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

الإهداء

إلى من قال فيهما عزوجل بعد بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا) صدق الله العظيم

إلى الذي رباني صغيرا وأرشدني كبيرا .....إلى أعظم إنسان في الوجود أبي

إلى أنبل وأعزو أطيب وأرق ...و أقرب مخلوق إلي قلبي...إلى التي حملتني وهنا على وهن...

إلى التي يعجز اللسان عن ذكر فضلها ويجف البحر عن خط جميلها ...أمي العزيزة

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها ....زوجتي و أبنائي وإخوتي الأعزاء

كبيرا وصغيرا

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

إن الشكر و الحمد لله وحده، نشكره ونحمده على توفيقنا

إلى العمل، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدم بعميق شكرنا وفائق احترامنا للمشرف الأستاذ "بروهشام"
على تكرمه بالإشراف على هذا البحث، وما بذله من جهد وتوجيه
طيلة فترة إعداد البحث، فله كل التحية والتقدير.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث
ومناقشته وتقيمه علميا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد.

الملخص

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر المتعددة الأسباب وهي متواجدة في جميع دول العالم لكن بنسب متفاوتة حيث يتعايش هذا الاقتصاد مع الاقتصاد الرسمي، وقد تزايد نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خاصة منذ سنة 1991 وذلك بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر.

ورغم الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية والتدابير المتخذة لمحاربة هذه الظاهرة والسيطرة عليها إلا أنها في زيادة مستمرة حيث خلفت آثار سلبية هامة سواء من الناحية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وبتالي عدم تحقيق هذه الجهود لأهدافها المسطرة مما يتطلب تكثيف الجهود، على عمليات الرقابة والأنشطة غير الرسمية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، اقتصاد الدول النامية.

Abstract :

The phenomenon of the informal economy is considered one of the many causes, it is present in all countries of the world, but in varying proportions, this economy coexists with the for mad economy, the growth of the informal economy has increased in Algeria, especially since 1991, this is due to the difficult social, economic and security conditions that Algeria. Went through during that period.

Despite the measures taken by the Algerian au thorities and the Algerian au thoritien and the measures taken to combat and control this phenomenon, it had significant negative effects, consequently, these efforts do not achieve their established goals, wich requires intensified

efforts on oversight processes and informal activities affecting the Algerian economy.

Ker words: the Algerian economy, the formal economy, the informal economy, the economies of developing countries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء I

الشكر والتقدير V

الملخص VI

فهرس المحتويات ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة الجداول XII

قائمة الاشكال XIII

المقدمة ..... ب

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري التطور والإصلاحات 1

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 2

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري غداة لاستقلال. 2

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد المخطط. 4

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق. 11

المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية. 12

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي. 12

المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الاقتصادية 15

المطلب الثالث: مراحل الإصلاحات الاقتصادية. 18

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 22

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة 22

المطلب الثاني:أهداف المنظمة العالمية للتجارة. 24

المطلب الثالث: أسباب فشل الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 26

الفصل الثاني:الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري .....36.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي .....36.....

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي .....37.....

المطلب الثاني: أسباب نشوء الاقتصاد غير الرسمي .....39.....

المطلب الثالث: أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. .....42.....

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي. .....44.....

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي. .....44....

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي .....45.....

المطلب الثالث: آليات معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .....49.....

المبحث الثالث:الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .....50.....

المطلب الأول:حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .....51.....

المطلب الثاني:دوافع ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. .....53.....

المطلب الثالث: التدابير المتخذة لتقليص ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .....55.

الخاتمة .....59.....

قائمة المراجـــع .....63.....

قائمـة الجـداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية للمدة 1967_1979م	06
02	تراجع معدل النمو الاقتصادي للمدة 1984/1980م.	07
03	اثر الديون الخارجية على بعض المؤشرات	08
04	تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي	09
05	حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام للفترة(1990 - 2016)	48
06	تطور المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1985/ 2015)	50
07	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1985 . 2017)	51
08	تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة(1966/ 2012)	52

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	انتقال الوزن النسبي من القطاع المنتج إلى قطاع الإسناد	07
02	الاتجاه العام للديون وخدمات الديون الخارجية	09

مقـــدمـــــة

المقدمـة

إن المتتبع لواقع الدول النامية واقتصادياتها تستوقفه ظاهرة احتلت أهمية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة تتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يخلو منها أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا، بنسب مختلفة حسب درجة تحضر اقتصاده وتطوره، وأصبح يحتل مكانة ملازمة جنب إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، إن لم نقل مكملا ومنافسا له، ولقد ساد الاعتقاد انه مادام الاقتصاد الرسمي للبلد ينمو ويستوعب عمالة أكثر، ستؤدي إلى اختفاء الاقتصاد غير الرسمي، لكن خلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لمواطنيها، ولم تختفي مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بل زادت انتشارا.

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت الأنشطة غير الرسمية في مختلف القطاعات، وحرمان الخزينة العمومية من عائدات جبائية معتبرة قادرة على تخفيض عجزها، لذلك سعت السلطات العمومية إلى تبني الإصلاحات لاستقطاب هذه الثروة الاقتصادية المهملة والمورد المالي غير المستغل ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف انتشرا لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وما مدى نجاح التدابير المعتمدة من السلطات الجزائرية في معالجة اختلالات وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي؟

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الأسئلة التالية:

- ماذا يقصد بالاقتصاد غير الرسمي وعوامل ظهوره؟
- ما حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- ما هي التدابير المعتمدة لمعالجة اختلالات وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي؟

فرضيات البحث:

كإجابة لإشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- الاقتصاد غير الرسمي يمثل جملة من النشاطات الاقتصادية،قانونية كانت أو غير قانونية، تحقق دخلا لكن غير مصرح به.
- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مرنة جدا اتجاه عوامل عدة قد تكون اقتصادية، اجتماعية، سياسية.
- تتميز الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية بالفعالية في مواجهة وتقليص نشاطات الاقتصاد غير الرسمي، ودمجها في القنوات المهيكلة الرسمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع جد هام في الميدان الاقتصادي، والمتمثل في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وعليه قمنا بتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل تهديدا على اقتصاد بلدان العالم خاصة البلدان النامية منها مع تشخيصها وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري، محاولين التعرف على كيفية معالجتها والحد من أثارها السلبية ومعرفة الحلول الممكنة لجذب الناشطين في القطاع غير الرسمي من اجل تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:

- تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وإبعاده المختلفة بهدف التعرف على الآثار التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
- التعرف على أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر,
- إبراز أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وحجمها.
- الكشف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ودمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى شخصية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع يمكن إيجازها إلى ما يلي:

- أهمية الموضوع في الوقت الحالي خاصة وان الجزائر تعرف دفعة قوية لتنمية اقتصادها،لمسايرة التغيرات الجيوإستراتيجية.
- ميول شخصي للوقوف للاطلاع عن الموضوع والوقوف على حقيقته من خلال الدراسة لمختلف الفاعلين والباحثين.
- الانتشار الواسع للاقتصاد الرسمي في المجتمع الجزائري بحيث أصبح واقعا معاشا.
- التعرف على الإجراءا ت والتدابير المتخذ ة من طرف السلطات لدمج الاقتصاد غير الرسمي وفعاليته في التقليل من حجم البطالة.

منهج وأدوات البحث:

محاولة من للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابق ومن أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات في مفردات البحث الهادفة الى تبيان أثر الاقتصاد غير الرسمي على اقتصاديات الدول النامية ـ دراسة حالة الجزائر ـ، حيث اعتمدنا على:

المنهج الوصفي: في تقديم مختلف المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الجزائري، والاقتصاد غير الرسمي.

المنهج التحليلي: الذي استخدمناه في تحليل الإحصائيات وتقديم مدى فعالية الإجراءات والتدابير المعتمدة في معالجة الظاهرة الاقتصادية.

هيكل الدراسة:

وقد قسم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي،حيث تطرقنا في **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان " الاقتصاد الجزائري التطور والإصلاحات" إلى تطور الاقتصاد الجزائري،مفهوم الإصلاحات الاقتصادية ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات،وكذلك مسار ومفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما **الفصل الثاني** ماهية الاقتصاد غير الرسمي " فقد تعرضنا فيه إلى مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، أنشطته،أثاره، العوامل المساعدة على انتشاره في الاقتصاد الجزائري، حجمه، وأخيرا حاولنا تقديم التدابير المتخذة لمعالجة الاقتصاد الرسمي.

صعوبات البحث:لا يخلو أي بحث من صعوبات وعقبات وما اعترضنا خلال هذا البحث ما يلي:

ـ تعدد المفاهيم والمصطلحات وتسميات هذا الموضوع.

ـ اختلاف المعلومات من مصدر لآخر.

ـ قلة الإحصائيات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد الرسمي خصوصا في السنوات الأخيرة

الدراسات السابقة:

- ✓ برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية ـ دراسة حالة الجزائر ـ أطروحة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2010/2009. هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل الاقتصاد غير الرسمي وأبعاده المختلفة في الدول النامية، وإلقاء الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط وثيق بين درجة التقدم الاقتصادي للدولة وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام .

- ✓ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009. هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدة الظاهرة ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المختلفة، وعليه توصي بضرورة إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل من عملية تبادل المعلومات بين العارضين وطالبي العمل في القطاع.

- ✓ براغ محمد 2015، أطروحة دكتوراه بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، تناولت الإشكالية التالية: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مستخدما المنهج التحليلي لدراسة مختلف وثائق وإحصائيات الهيئات الدولية والمحلية المتعلقة بالموضوع، وتوصل إلى أن إيرادات القطاع الرسمي غير كافية لإشباع حاجات الأفراد وعليه يتوجهون للبحث عن مدا خيل جديدة في القطاع غير الرسمي، متهربين من المضايقات والتعقيدات الإدارية والضغوطات الجبائية، في ظل ضعف المنظومة القانونية لمحاربة التهرب.

- ✓ دراسة بلخيري حمزة، يوسفي عاشور (2023)، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، منشورة في مجلة البحوث والدراسات العلميةالمجلد 17 العدد 01 وهدفت الدراسة إلى معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، وعرض مختلف التدابير والإجراءات المعتمدة من السلطات لتقليص والحد من خطورة هذه الأنشطة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الجزائر من الدول التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ، لذلك اعتمدت السلطات إجراءات وتدابير اقتصادية لتشجيع الناشطين في الاقتصاد غي ر الرسمي لانضمام للاقتصاد الرسمي من خلال برامج إعداد وتنظيم الأسواق والفضاءات التجارية وإصلاح المنظومة الجبائية.

- ✓ دراسة ساعوباية، سيارروبيدة 2020 بعنوان"إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على الاقتصاد، مقال منشور في مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي،المجلد 14،العدد01، وهدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن المفاهيم النظرية لظاهر ة الاقتصاد غير الرسمي،وإبراز الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية له على أي دولة، ومحاولة إيجاد حلول معالجة هذه الظاهرة

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري

التطور والإصلاحات

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري التطور والإصلاحات

مقدمة

عملت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على تكريس جهود التنمية، حيث قامت بوضع البرامج والمواثيق من أجل رسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال تبني استراتيجيات لإنجاحها والتي يمكن تلخيصها في المخططات التنموية أين يحتل فيها التصنيع أهمية كبيرة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، حيث اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لأنها تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات ا|لأخرى، أطلق عليها تسمية مرحلة إستراتيجية التنمية المستقلة.

ثم عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة هامة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات تميز بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986 الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية.

ولقد واصلت الجزائر مجهوداتها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) حيث عملت على تسطير مجموعة من الأهداف كانت ترمي إلى تشجيع التنمية في الجزائر عبر تفعيل آليات اقتصاد السوق أهمها التنمية البشرية. وقد تحققت نتائج عديدة هامة نذكر منها: استثمارات إجمالية بنحو 46 مليار دولار، نمو مستمر بمعدل 3.8% في المتوسط، تراجع في نسب البطالة، انجاز المنشآت القاعدية وبناء السكنات الاجتماعية.

ومن أجل مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، عملت الجزائر على وضع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2009/2005) كان يرمي إلى استكمال تحفيز الاستثمارات وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة. بالإضافة إلى البرنامج الثالث أي الخماسي الثاني (2014/2010) المتعلق بإحداث التنمية البشرية، ثم تلاه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015م ليختم ببرنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2030/2016م.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

تمهيـد:

عانى الاقتصاد الجزائري بعد لاستقلال مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الغير متوازنة التي تركها المستعمر الفرنسي إضافة إلى رحيل أكثر من أربعة أخماس (5/4) المعمرين العاملين في الإدارات والمؤسسات المالية والنقدية،[1] مقابل تدني مستوى معيشة الشعب الجزائري وارتفاع نسبة الأمية التي تجاوزت 90%، هذه المظاهر تطلبت تكاثف الجهود لمباشرة عملية ضخمة لبناء والتشييد والتأسيس من أجل تطوير الاقتصاد الجزائري التي مرة بعدة مراحل.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري غداة لاستقلال.

في عام 1962 كانت الجزائر وريثة اقتصاد موجه كليا نحو الخارج ،ومصمم للاستجابة إلى حاجات الوطن الأم (فرنسا) والأوربيين الذين يعيشون فيها، ففي النصف الأول من القرن العشرين أدي الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي إلى انهيار الصناعة اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة وتكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة إلى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين [2]،وتكملة لمبادئي بيان أول نوفمبر والتوجهات العامة للاقتصاد الجزائري المنشود بعد نيل الاستقلال 1962م ،تبنت الجزائر مواثيق من أجل تطوير الاقتصاد الوطني نذكر منها:

الفرع الأول: تطور الاقتصادية الجزائري من خلال المواثيق الرسمية للبلاد

وهي الرحلة التي تلي الاستقلال مباشرة إلى غاية 1966م حيث قامت جبهة التحرير الوطني بإصدار مواثيق رسمية من أجل تسيير وتطوير الجزائر اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ودينيا

[1]Ahmed henni Economie de l'Algérie indépendante. ENAG. Algerie (1991). P126

[2]تاريخ الزائر بعد الاستقلال 1962 –1988م بنجامين ستورا، ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق،2012م ص:12.

... وفق مبادئ أول نوفمبر وهي ميثاق طرابلس (جوان 1962م) وميثاق الجزائر (افريل 1964م) وجاء برنامج المواثيق ليؤكد على ضرورة تقوية القطاع العام من خلال عنصر التكوين والتدريب للعنصر البشري

لتغطية الفجوة التسييرية التي خلفها رحيل المعمرين بعد الاستقلال وإعادة بعث وانطلاق العجلة الاقتصادية لتوفير مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة وتعطيه الاحتياجات من السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية،[1] ورغم قلة الإمكانيات الموروثة عن المستعمر الفرنسي فقد صاحبة هذه المواثيق إجراءات تنفيذية من أجل تفعيلها بما يخدم الدولة.

الفرع الثاني:الإجراءات الاقتصادية للدولة الجزائرية غداة الاستقلال (1962_1966م)

إن الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية للمستعمرين نجم عنه هبة تضامنية للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة والمزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة بتأسيس لجان التسيير، وقد طبق أسلوب التسيير الذاتي في كل من القطاعين الزراعي والصناعي, كما كان لابد من اعتماد نهج الاشتراكية كخيار سياسي لضمان العدالة الاجتماعية،[2] أما في الجانب الاقتصادي فليس لدينا ما نقول، فالمنهج الاشتراكي هو حل لا بأس به ، إن لم نقل أحسن الحلول لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عانى منها الشعب الجزائري.[3]

هذا النهج فرض على الدولة الجزائرية القيام بتأميم واحتكار لكل الموارد الوطنية نذكر منها:

- ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين عام 1963م.

---

[1] د,عبد الله نور الدين, مطبوعات بعنوان الاقتصاد الجزائري موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية, جامعة سعيدة, 2022_2023 ص:15.

[2] Hamid Temmar. Stratégie de développement indépendant .le cas de Algérie.unbilanopu. Alger 1983 p83

[3] قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962_1978م)، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د)، تاريخ جامعة سيدي بلعباس2017_2818م ،ص: 52

- ✓ تأميم المناجم في ماي 1966م دون المحروقات.
- ✓ تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي عام 1966 و1967م مع انشاء البنك المركزي في 1962/12/13م.
- ✓ احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة وبسط يدها على تجار الجملة.

وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات هو التحكم في الموارد الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني ,كمراقبة الصرف والتجارة وإنشاء شركات وطنية تملكها الدولة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد المخطط.

خلال الفترة 1962_1966م تبنت الجزائر نظام تنمية اقتصادي اشتراكي يعتمد على التسيير الذاتي والتخطيط المركزي لهذا جاء تطبيق هذه الإستراتيجية في شكل مخططات تنموية، يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

الفرع الأول: مخططات فترة السبعينات (1967_1977م).

لغرض تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات وفي مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية من أجل مواكبة تطور الدول وضمان مكانة مرموقة بين الدول ومسايرة الدول الشقيقة والعربية وفرض السيادة الوطنية باستقلاليتها في اتخاذ قراراتها، لذلك وضعت الجزائر خلال الستينيات والسبعينات بداية من 1967م ثلاثة مخططات تنموية، كان الهدف من هذه المخططات هو تحقيق التنمية الشاملة، خاصة في الميدان الاقتصادي وهي[1]

1 . المخطط الثلاثي: (1967_1969م).

يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط ويدخل في إطار الأفاق التي حددتها الجهات المختصة، وفي نفس الوقت تحليل شامل للحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ضل الوجود

[1]قواسمية عبد الكريم،مرجع سابق، ص:244.

الاستعماري وعرض النظرية الجديدة للتنمية، وعليه فهذا المخطط كان يستهدف التواصل إلى تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية.
- ✓ توزيع عادل للدخل.
- ✓ تحديد مقدار أدنى من الاستثمار تغذيها ميزانية الدولة.
- ✓ إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي يجعله يتلاءم مع المتطلبات الجديدة.
- ✓ حماية أفضل للإنتاج الوطني باحتكار التجارة الخارجية.

بالنظر إلى نسبة التنفيذ المحققة 82% من المخطط الثلاثي 1969/1967م رغم اختلافها حسب تحديد أولويات الدولة التنموية فقد أعطت دفعة قوية وضرورية من اجل السير والتقدم نحو الأمام، مما شجع السلطة على إضافة المخطط الرباعي الأول.

2 . المخطط الرباعي الأول: 1973/1970م.

التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعة الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما

للاستغلال والأخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية

[1] دراجي كريمو، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، مطبوعات بداغوجية لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2017/2016م، ص:4.

لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، لقد ارتفع حجم الاستثمارات (27,740 مليار د ج) في هذا المخطط والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:[1]

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام.
- ✓ ـ تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.
- ✓ ـ تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

عموما يمثل هذا المخطط مرحلة التحولات العميقة في ظروف الإنتاج، بإدراج اهتمام الدولة بتطوير الريف وتطبيق "الثورة الزراعية " ورفع حصة الصحة والسكن، بما يسمح بتحسين الجوانب الاجتماعية لأفراد المجتمع وتدعيم الاستقلال الاقتصادي بصورة أساسية.[2]

3 . المخطط الرباعي الثاني 1977/1974م.

واصل هذا المخطط الاهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية وبالأخص المتعلقة بالمحروقات والمعادن كالحديد, حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الإشغال بها في المخططات السابقة والبدء في مشاريع أخرى, خاصة بعد التحسن الطفيف الذي طرا على إمكانية تمويل الاستثمارات الصناعية، بفعل انتعاش السوق البترولية، بعد قرار منظمة الأوبك برفع أسعار البترول في السوق الدولية وبتالي أولت الجزائر هذا القطاع عناية خاصة وانه يحقق ما قدره 40% من الناتج القومي

[1] دراجي كريمو، مرجع سابق ص:13

[2] جهيدة ركاش، محاضرات في السياسات الاقتصادية في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية موجهة لطلبة العلوم السياسية السنة الثالثة ليسانس،تخصص تنظيم سياسي وإداري،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2019/2018م، ص:11.

الإجمالي ويساهم ب 96 % في صادرات البلاد كما يساهم بأكثر من 50 % في الإرادات النهائية للدولة،ويقدم أكثر من 100,000 منصب شغل.[1]

إن الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد المخطط لفترة السبعينات، قد وصل فيه عدد الشركات الوطنية 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة للخدمات و8 تنظيمات بنكية ومالية أما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49,4 مليار د ج لسنة 1967م إلى 53,7 مليار د ج

سنة 1979م،[2] والجدول التالي يبين لنا بعض الجوانب الايجابية والسلبية لتطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1967إلى1979م.

– جدول يبين بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية للمدة 1967_1979م

نتائج مشجعة		نتائج غير مرغوب فيها	
معدل النمو الاقتصادي	%07	يشكل القطاع الخاص	%05,0
معدل الاستثمار العمومي	%45,7	نسبة الاستثمار في الفلاحة	%08,8
ارتفاع الناتج الداخلي الخام الصناعي	%65	ارتفاع الديون الخارجية في مطلع 1979م مليار دولار أمريكي	19,4
انخفاض التضخم	%07		
انخفاض البطالة	%22		

المصدر:عبد الرحمان تومي الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق - مركز البصرة للدراسات والبحوث التعليمية القبة الجزائر 2011 ص20.

[1]عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة 2014/1967م، العدد 4،ص:218.

[2]ساعد محمد،محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،جامعة ابن خلدون تيارت2018/2017م، ص: 28.

لذلك مع نهاية السبعينات بدأت تظهر عدة مشاكل على مستوي المؤسسات العمومية، استلزمت القيام بإصلاحات مدعومة من قبل الدولة.[1]

الفرع الثاني: مخططات فترة الثمانينات (1989/1980م)

أدي التركيز على الصناعة بصفة عامة والمحروقات بصفة خاصة وإهمال باقي القطاعات مثل الزراعة والهياكل القاعدية إلى ظهور عددت مشاكل واختلال توازن الاستثمارات فجاء المخطط الخماسي الأول (1984/1980م) والثاني (1989/1985م) من اجل الإصلاحات.

1 . المخطط الخماسي الأول 1984/1980م:

وضع المخطط الخماسي الأول الذي كان مع بداية الثمانينات أهدافا سعى من ورائها إلى إحداث تغييرات والصالحات في الاقتصاد الوطني، مع التركيز والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وذلك في محاولة للاستدراك التأخر المسجل في ميادين الزراعة والسكن والري وللبنى الاقتصادية والاجتماعية، وقد صاحب تنفيذ المخطط الخماسي الأول 1984/1980م إعادة الهيكلة العضوية والمالية وصدور القانون رقم 11/82 لسنة 1982م المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني مما أدى إلى ازدهار القطاع

الخاص ليسجل سنة 1982م حوالي 5000 مؤسسة صناعية خاصة و7000 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية.[2] كما اتخذت في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة راس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلفة، وقد أدى تطبيق هذا المخطط بعض السلبيات منها: تحول الوزن النسبي من القطاع الإنتاجيإلى قطاع الإسناد (الشكل البياني 1)، وتراجع معدل النمو الاقتصادي للمدة 1984/1980م.(الجدول رقم 1).

[1] براهمية آمال، محاضرات في اقتصاد جزائري موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصاد، جامعة 8ماي 1945 قالمة 2016/2015م،ص:23.

[2] ساعد محمد, مرجع سابق, ص:36.

الشكل البياني (1-1): انتقال الوزن النسبي من القطاع المنتج إلى قطاع الإسناد

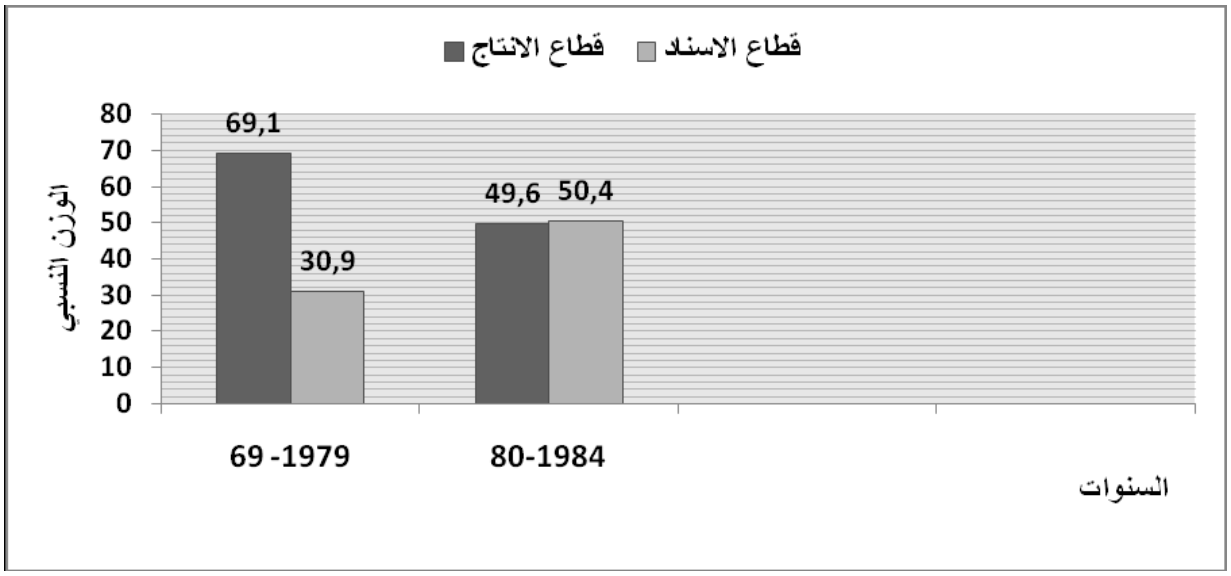

جدول رقم(2): تراجع معدل النمو الاقتصادي للمدة 1984/1980م.

السنة	1979م	1980م	1981م	1982م	1983م	1984م
معدل النمو%	%07	%6,2	%5,0	%4,9	%4,5	%4,0

المصدر: عبد الرحمان تومي مرجع سابق ص25.

2 ـ المخطط الخماسي الثاني 1989/1985م

المخطط الحماس الثاني استمراره بنفس وتيرة المخطط السابق له وبنفس الاهتمامات، وكانت المبالغ المالية المخصص له في معتبرة وكبير،لكنه اصطدم بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986م، بانخفاض أسعار البترول، وانفجار أزمة المديونية، أدى إلى اضطرار الدولة لإتباع سياسة تقشفية تقضي بخفض الإنفاق الحكومي، مما انعكس سلبا على تطبيق هذا المخطط كما هو ظاهر في الشكل البياني (1) والجدول(2).

شكل بياني (1-2) الاتجاه العام للديون وخدمات الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)

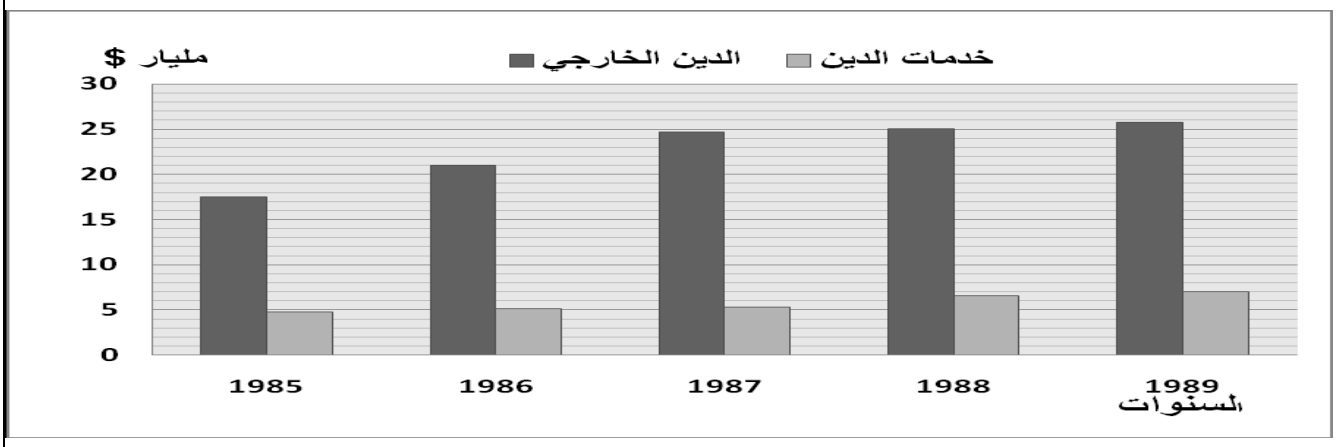

المصدر: عبد الرحمان تومي, مرجع سابق ذكره ص 30.

جدول (2) اثر الديون الخارجية على بعض المؤشرات.

السنة	1985م	1986م	1987م	1988م	1989م
مؤشر النمو الاقتصادي%	5,4	3,1	0,8 .	2,0 .	3,4
مؤشر رصيد ميزان المدفوعات (مليار د ج)	5,17	15 .	0,3	10,9 .	11,8 .
مؤشر سعر صرف الدينار(دج/دولار)	5,03	4,71	4.84	5,93	7,61

المصدر: الجمهورية الجزائرية, البنك المركزي, (التقرير السنوي 1990 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر), الجزائر العاصمة 1990م,ص 215.

وبصفة عامة فان المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا أمثل, مثل: الأسعار، المداخل، الضرائب،الادخار، والقروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية, بهدف تحقيق الاستقلالية الحقيقية للمؤسسة العمومية, التي شرعة فيها سنة 1987م لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج التشغيل, حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط, هي نسبة لا تتعدى 37% كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب، المتوفرة خلال سنة 1989م (نهاية المخطط) 76000منصب فقط, ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الأزمة الحقيقة بفعل تراجع الوفرة المالية وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، وانخفاض معدل النمو إلى ادني مستوى، حيث عرفة الجزائر بداية من سنة 1987م صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية, ومعدات التجهيز, وخدمة الديون, مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والاتجاه نحو أمؤسسات المالية والنقدية لدولة من اجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقه بداية من سنة 1989م.[1]

[1] نويصر بلقاسم، التنمية التغير في نسق القيم الاجتماعية،دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011/2010، ص: 186/185

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق.

تمكن تقييم الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق إلى فترتين هما:

الفترة الأولى: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق للمدة 1999/1990م.

أفرزت الأزمة المتعددة الجوانب التي عايشتها الجزائر أربعة ملفات ثقيلة وخطيرة لم تستطع كل الحكومات المتعاقبة خلال العشرية معالجتها أو تجاوزها وهي:[1]

1 . توقيف تراجع الاقتصاد الحاد وبعض النمو الذي يتناسب وحجم البطالة، كما في الجدول رقم 1

جدول 1:تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي.

السنة	1985/1970م	2000/1986م
معدل النمو الاقتصادي%	4,7	1,4

المصدر:الجمهورية الجزائرية، البنك المركزي، التقرير السنوي 2000م، التطور لاقتصادي والنقدي الجزائري، العاصمة, 2000م:ص:216

2 . عجز البحث على حل عاجل للمديونية الخارجية.

3 . العجز عن إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

4 . العجز عن وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي، بوصفه متغير مؤثر بقوة يعمل على كبح تطور التنمية.

إن الإصلاحات التي بشارتها الدولة منذ تعديل الدستور 1988م إلى مطلع 2000م من خلال الحكومات المتعاقبة لم تستطع انجاز ملف واحدا من الملفات الأربعة السابقة الذكر وعليه يمكن القول إن فرصة التنمية قد ضعت بالفعل[2]

الفترة الثانية: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق للمدة 2018/2000م.

[1] عبد الرحمان تومي الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق - مركز البصرة للدراسات والبحوث التعليمية القبة الجزائر، 2011 ص:433/432.

[2] عبد الرحمان تومي، نفس المرجع، ص:336.

مع بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواقتمكنت الجزائر منذ بداية 2000م إلى اليوم وفي فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازناته الاقتصادية وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات وذلك لتوفير عددت عوامل منها، تمييز الوضع الأمني بالاستقرار النسبي، واعتدال المناخ، والاهم ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية،إضافة إلى استعمال آليات وبرامج استثمارية خلال المدة 2018/2000م تستهدف كل من نشاط الاقتصادي والاجتماعي بنسب متفاوتة، وسياسات مالية ونقدية توسعية مع أغلفة مالية تجاوز مجموعها ثماني مائة (800) مليار دولار أمريكي، أكثر من 70% منها تأتي من مصادر الطاقة.

المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.

عرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي في مطلع ثمانينيات القرن الماضي زخمه الأكبر من طرف خبراء صندوق النقد الدولي، حينما تفجرت الأزمة المعروفة بأزمة المديونية الدولية التي انطلقت من المكسيك سنة1982،وهكذا تعد هذه السنة نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية.

تعريف الإصلاح الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، فيعرفه باحثون في هذا الاختصاص بأنه" مجموعة السياسات التصحيحية التدرجية التي تتبناها دولة لمعالجة التشوهات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ومواجهة الأزمات الخانقة، عبر إحداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وتوزيعها وإدارة الإنفاق،ورفع الكفاءة الإنتاجية، بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وإشباع

الحاجات والوصول لمستويات معيشية أفضل لأفراد المجتمع، في إستراتيجية تستهدف تعديل بنية الاقتصاد الوطني ورفع درجة مرونته[1].

ويعرف الإصلاح الاقتصادي على انه" سياسة متكاملة ومجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل بقصد القضاء أو التخفيف على الأقل من حدت الاختلالات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي[2].

ويعرف بأنه" إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها عن طريق استخدام مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية بطريقة متكاملة، لتحقيق مجموعة من الأهداف سواء على المستوى الداخلي والخاصة بمعدلات الأداء الاقتصادي،

(معدلات عجز الموازنة العامة،معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي وكذلك معدلات نمو الناتج المحلي) أو على المستوى الخارجي، (كمعدلات عجز ميزان المدفوعات ومستوى المديونية الخارجية وكذلك مستوى الاحتياطات النقدية)[3].

كما يعرف الإصلاح الاقتصادي عند الدول المتقدمة على انه" إستراتيجية لا تتوقف بينما عند الدول النامية غالبا ما تتوقف " ويقول الدكتور عبد الرحمان تومي" شتان بين الإستراتيجية والوسيلة"[1].

---

[1] باري عبد الطيف، علي شتيوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية, مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد 12، ص: 293

[2]فدي عبد الحميد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص:07.

[3]سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية وتقويمية، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2006، ص:12.

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الاقتصادي هو" عملية وضع سياسة انكماشية تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء الديون المتراكمة وإزالة المعوقات التي من شانها زيادة معدل الربح دون المستوى العالين بحيث نجد أن صندوق النقد الدولي في رؤيته للإصلاحات يعتمد على شروط قاسية وصارمة على البلدان النامية وترتكز هذه المنهجية على ثلاثة جوانب أساسية[2].

الجانب الأول: القضاء على العجز التجاري لميزان المدفوعات.

الجانب الثاني: مكافحة ظاهرة التضخم.

الجانب الثالث: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (زيادة معدلات النمو الاقتصادي).

من خلال رؤية صندوق النقد الدولي يلاحظ من خلال هذه الإجراءات تحجيم القطاع العام، وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، وزيادة الضرائب على الطبقات الاجتماعية الفقيرة، وتجميد الأجور ومدى تأثير ذلك على الغالبية العظمى من الشعب من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات الأرباح والدخول بالنسبة للقطاع الخاص وتحويل الأموال للخارج.

خلاصة القول أن الإصلاح الاقتصادي في الدول المتقدمة يأتي لمواكبة عملية التنمية فهو لا يتوقف بمجرد إعطاء وإيجاد الحلول أنما هو سائر في نشاط وديناميكية مستمرة، على عكس الدول النامية والتي ترى في الإصلاح أنه بمثابة وصفة دواء من أجل تنشيط حركة النمو، وتحسين

---

[1]عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ص30

[2]زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المستقبل العربي، القاهرة جمهورية مصر العربية،1989،ص: 184.

مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتجة بهدف تحسين وتقوية ميزان المدفوعات، واستعادة القدرة الائتمانية للاقتصاد الوطني، وبصفة عامة فإن هناك مستويين للإصلاح الاقتصادي[1].

المستوى الأول:الاقتصاد السياسي

ويأخذ في هذا الإطار الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع ضمن حركة تغيير جذرية شاملة تستهدف أسس النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم بأكمله عن طريق استبداله بنظام آخر كالنظر في مسائل الإنتاج وتحديد مفهوم دور الدولة.

المستوى الثاني: السياسة الاقتصادية

ويكون مفهوم الإصلاح الاقتصادي هنا بالمعنى الضيق والأكثر تداولا والمقصود منه إجراء بعض التعديلات في آليات النظام الاقتصادي دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها، وتكمن هذه السياسات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير في قيم بعض متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية، مثل مستوى النفقات العمومية، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الاقتصادية

يعد الإصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق غايات معينة، تتفاوت من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى، ولذلك تختلف سياسات برامجه وأدواته[2].على أساس أن:

---

[1]اوقاسين نعيمة، التحولات الاقتصادية في الجزائر ومدى التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالي،جامعة الجزائر،2016.2017،ص:05.

[2]عبد القادر خليل،محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة(1990. 2006)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد قياسي،جامعة الجزائر،2006/2007،ص:56.

السياسة الاقتصادية = أهداف + أدوات + زمن[1].

إن الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر كانت تهدف من ورائه إلى معالجة وسد الثغرات الكبيرة التي كادت أن تؤدي بالاقتصاد الجزائري إلى الانهيار التام والذي يصعب تدارك آثاره، خاصة أن المتطلبات المالية والدولية والديون الخارجية التي اعتمدتها كانت كبيرة.

فبرامج الإصلاح الاقتصادي تهدف أساسا إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من الضغوط الخارجية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية

لمنحها القروض الخارجية ومن اجل تقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة القدرة الائتمانية للاقتصاد الوطني، واستعادة العملة الوطنية الدينار الجزائري قيمته أمام بقية العملات، مما يعطي للاقتصاد الوطني مكانة أمام الاقتصاديات العربية والعالمية وهذا ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج وهذا لاستيعاب اليد العاملة.

يتضح من خلال تعريف الإصلاح الاقتصادي والظروف التي أدت إلى تطبيقه في الدول النامية انه يهدف إلى ما يلي:

1. تحقيق التوازن المالي الداخلي:ويتم ذلك عن طريق إجراء تخفيض جوهري في عجز الميزانية العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الميزانية إلى نسبة صغيرة من الناتج الإجمالي (3% كأقصى حد)[2].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي، زهرة الشرق، القاهرة، مصر ،1997،ص :208.

[2] عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر ،المجلد04،العدد02،السنة2019،ص53.

2. علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني:يتم ذلك بالوصول إلى مستوى معين من استقرار الأسعار (أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، إذ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض من أجل إزالة التشوهات السعرية في الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار[1].

3 . إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:ويتحقق ذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني،ومن ثمإعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج، حيث يكون التصدير المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة الى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار إتباع الاقتصاد الوطني سياسة الإنتاج من اجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج[2].

4 . خفض معدلات عجز الموازنة العامة: نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم، وعجز الميزان التجاري وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من جهة.

5 . زيادة معدل النمو الاقتصادي:ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخوصصة، والتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، بحيث يكون هو القطاع القائد لعملة التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات،على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من اجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات، التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق

---

[1] ا.م.د.مخيف جاسم حمد الجبوري،مراد حاتم محمد،اثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة(1990. 2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 02، العدد42،2018،ص:233.

[2] المرسومي، محمود حسين علي، الصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد01، الجزء03،كلية الإدارة،جامعة واسط،2012،ص:03.

معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة (صندوق النقد الدولي، 1988)[1].

6 . التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد:وتوجيهها نحو المهام العادية للدولة التي تسهر على التحكم في الموارد المالية التي تتميز بالندرة.

7 . **الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج:** عن طريق تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التحويلية.

8 . تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للدولة، ما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة للسكان(صندوق النقد العربي1994)[2].

المطلب الثالث: مراحل الإصلاحات الاقتصادية.

واهم ما يميز مراحل الإصلاحات الاقتصادية في هذه المرحلة حصول مجموعة من التغيرات والتحولات وهي كالأتي[3]

- ✓ الانتقال م الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- ✓ الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية والسياسة.
- ✓ وقوع الجزائر في أزمة أمنية متمثلة في العنف السياسي.
- ✓ وقوع الجزائر في أزمة مديونية خانقة.
- ✓ خوصصة فوضوية للمؤسسات العمومية.

---

[1]عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، مرجع سابق، ص53.

[2]عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، مرجع سابق، ص:54/53.

[3]عامر هني، مرجع سابق، ص:220/219.

- ✓ التباطؤ الشديد في وتيرة التنمية.
- ✓ حدوث أزمات،البطالة،السكن،الاستثمار،بإضافة إلى مشاكل أخرى عانت منها الخدمات العمومية، مما أدى بالدولة إلى صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجة في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد الأولية المخصص لها، وهي:

1 . برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار د ج أي يعادل 07 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلع عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[1]

2 . البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005م

رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 17000 مليار د ج أي ما يعادل 24 مليار دولار أمريكي واستهدفت تحقيق برنامج طموح لدعم النمو وبعث البرامج الخاصة بتنمية الجنوب والهضاب العليا، ففي المجال الاقتصادي استهدف البرنامج تحسين إطار الاستثمار وضبطه، وخاصة بعد التخلص من عبئ المديونية الخارجية عن طريق الدفع المسبق بالتفاوض مع الدائنين، وتضمن البرنامج أيضا تسوية مسألة العقار، وعصرنه المنظومة المالية، ومكافحة النشاط الغير الرسمي، ومحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، واستكمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مما مكن توفير مناصب شغل جديدة والتقليص من فاتورة استيراد المواد الغذائية من الخارج بالإضافة إلى

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2019،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس،يناير 2020م قسنطينة، ص 40.

تطوير الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، وتدعيم سياسة تهيئة الإقليم قصد تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق، وتطوير البنية التحتية.[1]

3 . البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010م:

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية الاستجابة لمتطلبات السكن وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار أمريكي ليعتبر بذلك أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.[2]

4 . برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015م:

يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية المسجلة خلال فترة 2019/2015م حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية وقد خصص مبلغ قدره 4079,6 مليار د ج في 2015 مقابل مبلغ 1894,2 مليار د ج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[3]

5 . النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2030/2016م

لجئت الجزائر لوضع أسس جديدة لنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي حيثصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016 يتركز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الوزارة مع مسار يغطي الفترة 2019/2016م ومن جهة أخرى يقوم على أفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030م.[4]

---

[1] نويصر بلقاسم، مرجع سابق، ص:193.

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق ص:47.

[3] هدى بن محمد، نفس المرجع، ص: 51

[4] طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء

ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل.[1]

1 . مرحلة الإقلاعphase de décollage: ما بين 2019/2016م والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.

2 . المرحلة الانتقاليةphase de transition: ما بين 2025/2020م التي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

3 . مرحلة الاستقرارphase de stabilisation : أو مرحلة الدمج والالتقاء وما بين 2030/2026م والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

ويرتكز النمو الاقتصادي الجديد على جانبين أساسيين هما: المالية العامة وجانب التنوع الاقتصادي، بحيث يتمحور **الجانب الأول** على تحسين إرادات الجباية العادية ورفع حصيلتها إلى مستوى معتبر مقارنة بالجباية البترولية مع التركيز على ترشيد النفقات، أما **الجانب الثاني** فهو يرتكز على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ودعم القطاعات التنافسية خاصة الزراعي والصناعي إضافة لهذين الجانبين هناك جانب ثالث تكميلي والذي يهدف لتحقيق الاستدامة الخارجية من خلال تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خارج المحروقات والتي ترتكز أساسا في الاعتماد وتفعيل البرنامج الطاقوي لإنتاج الطاقة المتجددة بهدف تقليص الاستهلاك والاعتياد على الموارد الهيدروجينية.[2]

التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية, 14 نوفمبر 2019م ص:26علي الموقع www.reseavhgate.netتاريخ الزيارة 2024/04/23

[1] لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 37، افريل 2019 جامعة المسيلة، ص:126.

[2] طلال عباسي, لعربي يخلف, الربيع عيساني, مرجع سابق, ص:27.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1987 من القرن الماضي، حيث باشرت في إجراء عدة إصلاحات لاقتصادها الوطني هادفة من ورائه إلى إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، وتواجه تحديات وعراقيل وصعوبات منها ما يعود إلى طبيعة المنظمة العالمية للتجارة وأهداف وجودها، ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة عالمية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية[1].

المنظمة العالمية للتجارة هي إطار مؤسسي[2] ، توصل إليه المجتمع الدولي بعد مفاوضات شاقة، وبدأت أعمالها في جانفي 1995، فهي منظمة اقتصادية عالمية النشأة، ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع الصندوق والبنك الدوليين، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي[3] .

---

[1] حسين الفتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان 2006،ص:46.

[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر ،2002،ص:158.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقة المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002،ص:85.

أي انه بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أصبح هناك تكامل وترابط بين مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثلة في الصندوق والبنك والمنظمة، والذي يعد **ثالوثا** متشابكا يؤكد على عولمة الاقتصاد العالمي بما له من تأثيرات بعيدة المدى على كافة الدول المتقدمة والنامية، وحتى لا يكون هناك ثغرة لأي قادم جديد يؤثر في صناعة القرار بخصوص الاقتصاد العالمي[1]،كما يوضحه الشكل التالي:

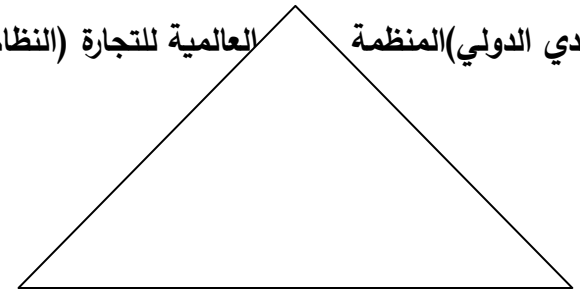

((**المصدر**:المرسي السيد حجازي،منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، السنة 2001،ص3.))

يقع مقر المنظمة العالمية للتجارة في جنيف بسويسرا ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة، وتظم المنظمة في عضويتها حاليا عدد كبير من بلدان العالم والدول الأعضاء فيها تشكل تجارتها 90% من تجارة العالم، وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء مما يوفر فرص متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن إحجامهم. وأصبحت المنظمة بمثابة الإطار المؤسسي للنظام العالمي الجديد[2]، الذي نشط ليس في التجارة فحسب وإنما في المال والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية[3].

---

[1]هالة صبري، منظمة التجارة العالمية والمشاركة العربية والمتطلبات والإمكانيات، مجلة المنتدى، العدد175، افريل 2000، ص13.

[2]محمد صفوتٌ قابل، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية،2008،ص96.

[3]وسام إبراهيم السعدي، الأفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،الطبعة الأولى،2014،ص54.

وتعرف أيضا على أنها" هي إحدى المنظمات الدولية العالمية التي اسند إليها مهمة أساسية عند إنشائها وهي ضمان انسياب التجارة بين بلدان العالم بأكبر قدر من السلاسة وضمان حرية التجارة،وهي المنظمة الوحيدة التي تختص بالقوانين التجارية الدولية، وتظم مائة وأربعة وستين دولة تتمتع بالعضوية الكاملة، فضلا عن أربعة وعشرين دولة بصفة مراقب.[1]

المطلب الثاني:أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

المنظمة العالمية للتجارة OMC هي تطور طبيعي لاتفاقية الجات، لأن هذه الأخيرة كانت اتفاقية قانونية مرحلية متعددة الأطراف، لم يكن الهدف منها أن تعمل كمنظمة، بينما تمثل المنظمة مجموعة من الاتفاقيات الدائمة التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها تحرير التجارة الدولية، وجهاز دائم لعقد الاتفاقيات المستقلة ولفض النزاعات، وأضيفت إليها اتفاقيات وقرارات مكملة لتنظيم التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية.[2]

. أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات بتخليصها من القيود التعريفية وغير التعريفية في شتى الأسواق التجارية ولأجل ذلك كان اتفاق هذه الدول مبني على مبدأ "تحرير التجارة الدولية " وهو الهدف الذي حدد مسار اتفاقية الجات والذي من أجله فيما بعد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة[3]، كما تسعى المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى والتي نختصرها إلى ما يلي:

---

[1]د/ عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة. الدنمرك الإصدار السادس، السنة 2020، ص 127.

[2]المرسي، السيد حجازي، التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت،2001. ص:32/31

[3]وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر،أطروحة لنيل دكتوراه 2019/2018، ص 97.

تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

- ✓ حل المنازعات بين الدول الأعضاء، حيث تعتبر عملية حل المنازعات التي قد تحصل بين دول أعضاء المنظمة أحد أهم أهداف منظمة التجارة العالمية بحيث تعتبر كآلية فعالة[1]، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية GATT، بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات، التي عانت منها الدول النامية كثيرا.
- ✓ تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء، وضمان حصول البلدان النامية على حصة كافية من التجارة الدولية تتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على التكيف مع النظام التجاري الجديد.
- ✓ الاستخدام الأمثل لموارد العالم وزيادة الإنتاج ورفع حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات مع الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- ✓ توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- ✓ توفير الحماية للسوق الدولي من حيث إقرار معايير لضبط مقياس جودة الإنتاج[2].
- ✓ ضرورة ترابط وتكامل التعاون مع مؤسسات بريتن وودز بغرض توسيع التجارة وزيادة النمو والتنمية وتصحيح ألا توازنات العالمية.
- ✓ البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الأعضاء، عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام

---

[1] نبيل شرادي، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية،مجلة المعيار، العدد18، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، جوان 2017.ض:215.

[2] يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية، الطبعة2، دار الهومة، الجزائر،2016 ،ص109.

ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية،وذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

- ✓ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، وهذا من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

إن المنافسة في ضل عدم تكافؤ القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية سوف تزيح وتخرج من الميدان الضعيف، لذا ينبغي على الدول النامية أن تسعى إلى:

. تحسين تسيير اقتصادياتها المحلية

. إكسابها القدرة على التنافسية في السلع والخدمات التي لها ميزة نسبية فيها.

. الاستغلال الأمثل للفترات الممنوحة لها ومحاولة تحسين أداء اقتصادياتها في جميع المجالات حتى تتجنب الخسائر التي قد تلحق بها من جهة، وتعظم الاستفادة من المزايا الممنوحة لها قبل أن تبدأ التعامل مع نتائج جولة أوروغواي من جهة أخرى[1].

المطلب الثالث: أسباب فشل الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، إذ يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة،وعليه فإن الدولة الراغبة في الحصول على عضويتها مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الدول الأعضاء أثناء المفاوضات،دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استقاؤها،

[1]بلعة جويدة ، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة تخرج شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية،2014 . 2015،ص31.

وبالتالي فالجزائر لا تملك أي وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة التي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها،أي أنها تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة أوروغواي.

والجزائر تسعى من وراء هذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على الاقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية[1]، وقد واجهت عدة صعوبات وعراقيل في مسارها التفاوضي أدت إلى فشلها في الانضمام إلى المنظمة منها ما هو مشترك مع الدول المتفاوضة، ومنها أسباب تتعلق بواقعها الاقتصادي العام والسياسي والاجتماعي.

1. الصعوبات المشتركة بين الدول المتفاوضة:

هذه الصعوبات لا تخص الجزائر وحدها بل تتعلق بكل الدول التي تعمل على الانضمام ومنها:

1.1 . صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا:

نظرا للامتيازات التي تمنح لهذه الفئة من هذه الدول واستفادتها من المعاملة التفضيلية، لذلك نلاحظ أن الدول النامية المتفاوضة من أجل الانضمام تجد صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية لأن هذا سيسمح لها بالاستفادة من مزايا حماية المنتوج الوطني من المنافسة على المدى القصير ،إضافة إلى السماح لها بوضع تعريفة جمركية مرتفعة لحماية منتوجها المحلي من المنافسة الخارجية،هذه الصفة أصبحت لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا[2]، ففي السابق الانضمام كان أسهل وأيسر، حيث أصبح التفاوض مع الدولة الراغبة في الانضمام بشرط تخليها على صفتها كدولة نامية.

---

[1] بوزيدي تجاني، جمال بوستة، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، مجلة الدراسة القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017، ص:92.

[2] فيصل بهلولي،التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة 2012،ص117.

2 .1. صعوبات الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:

لقد استفادت الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية خلال جولة أوروغواي من المرونة والامتيازات الخاصة والمعاملات التفضيلية، عكس الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، حيث تتلقى صعوبات وعراقيل عديدة، فالدول المتفاوضة من أجل الانضمام حاليا ولكي تستفيد من هذه المزايا المرخصة عليها استيفاء شروط تفرضها عليها مسبقا، بالإضافة إلى تقديم تنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها.

2 . العراقيل المتعلقة بالجزائر والتي كانت سببا في فشل الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد واجهت الجزائر في سعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مجموعة من العراقيل والصعوبات، حيث وبعد أكثر من عشرين سنة من المفاوضات من أجل الانضمام، ورغم ما قامت به السلطات من إصلاحات تشريعية واقتصادية متعاقبة لم تصبح الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يدل على وجود صعوبات كانت سببا مباشرا في فشل مسار الانضمام ومنها نذكر:

1. اقتصاد الجزائر ريعي:

وهي من أهم مشاكل الاقتصاد الوطني، يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية، مما يجعله رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، فالجزائر تعتمد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الخام وتشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة و98% إجمالي الصادرات[1].

إن هذه الأرقام تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني والذي أصبح رهينة التقلبات الدولية لأسعار المحروقات، وهو دليل على عدم التنوع التجاري، الأمر الذي يجعل اقتصاد الدولة أكثر عرضة للصدمات الخارجية[1].

[1] بوزيدي تجاني، جمال بوستة، مرجع سابق،ص:96

مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ويجعله غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

هذا يعني وجود قطاع اقتصادي مهيمن وهو قطاع المحروقات الذي يملك حصة ضخمة من الناتج الداخلي الخام، وعائدات الصادرات والموارد الضريبية للدولة، يقوم بإدخال السوق المحلية في المنافسة لم يتم الاستعداد لها مسبقا وهنا يظهر أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سواء عاجلا أم آجلا يعني إدخال المنافسة الأجنبية في مجالات لم تكن موجودة فيه من قبل[2].

2 . انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) من الأسباب الرئيسة لفشل التنظيم المؤسساتي، فالاختلافات المستمرة لسوق العمل في الجزائر أدت إلى نشوء قطاع اقتصادي غير رسمي الذي لا يخضع إلى إجراءات التنظيم الرسمي،وهذا ما يعني أن الإجراءات التنظيمية لا تمس إلا القطاع الرسمي، فوجود اقتصاد غير رسمي يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة[3]،لذلك يتعين على الدولة الجزائرية بذل المزيد من الجهد من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كون أن حجم الثروات التي تتحرك في قنوات الاقتصاد غير الرسمي كبيرة جدا الأمر الذي يؤثر على السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري[4].وذلك من أجل فتح المنافسة المتكافئة،

---

[1] محمد عبد الحميد شهاب، أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لى تدفق الاستثمار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد66،السنة2014،ص:53.

[2] ظريفة قوادري، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة "دراسة التحديات والآفاق"،مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018 . 2019، ص49.

[3] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية, معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر 2008، ص:79.

[4] د/كرابح السعيد،ط د/مقراني خلود، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر،المجلد05،السنة2021،ص275.

للدخول في الأسواق الخارجية أو على الأقل حماية الأسواق المحلية (الداخلية) من المنافسة غير المشروعة

3 . اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

حيث يعرف الاقتصاد الجزائري تنامي ظاهرة الفساد السياسي والإداري في السنوات الأخيرة، هذا ما يؤثر سلبا على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته،ويحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية[1]،فالبيروقراطية تشكل أحد العوائق في وجه المستثمر الأجنبي الذي عادة ما يتردد في الإقبال على الاستثمار في الجزائر من ناحية العدد الكبير في الوثائق اللازم استخراجها في الملفات التجارية، وطول المدة للإجراءات المعتمدة مقارنة مع باقي الدول[2].

كما أن انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمؤسسي والذي نعني به استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب أو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، فهو من بين النقاط التي تمثل حاجزا أمام الاستثمار في الجزائر إذ يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه[3].

تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية (النظام السياسي الجديد) قد بدأ معركة في محاربة الفساد الإداري والاقتصادي وهذا من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ودفعه للتطور أكثر مما يسمع له بزيادة الفعالية في الإنتاج والقدرة على المنافسة.

4 . البطء في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة:

---

[1] سليم سعداوي، مقراني خلود،اثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج مرجع سابق،ص:275.

[2]ظريفة قوادري، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق، ص:49.

[3]ظريفة قوادري، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق، ص:53.

حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في تجسيد الإصلاحات (الضريبية والمالية،تحرير التجارة تنظيم الأسواق)إن هذا التأخير المسجل في تجسيد الإصلاحات،قلل من وزن الملف الجزائري، الذي لم يستوجب بعد مجمل التغييرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية،فهذا يضعف من مصداقية الملف الجزائري ونية الجزائر الفعلية في الانضمام[1].

5 . التسعيرة المزدوجة:

وهي من بين الوسائل التي مثلت حجر العثرة أمام المفاوضات التجارية، وهذا لوجود التسعيرة المزدوجة في السوقين المحلية والدولية في الاقتصاد الجزائري، بحيث قام فريق عمل المنظمة بانتقاد قواعد تنظيم السوق الداخلي وسياسة التثبيت الإداري لبعض أسعار السلع،حيث تؤكد الجزائر على تثبيت سعر البيع المحلي للسلع والخدمات التي تعتبر إستراتيجية، وذات استهلاك واسع مثل الحليب والخبز، وكذلك أسعار المواد الطاقوية كالبنزين والكهرباء[2]، كما أن أسعار المحروقات تشكل حجر عثر في المفاوضات التجارية لأن سعرها محليا أدنى من الأسعار في الأسواق الدولية، وتفسر الجزائر ذلك بأن أسعار المحروقات تحدد في السوق الدولي، أما على الصعيد الداخلي فإن توفر المواد الطاقوية بسعر أدنى يعود إلى واحد من ميزتها النسبية، علاوة على ذلك فهي تأكد أن هذه الأسعار المحلية مطبقة أيضا على المستثمرين الأجانب.

6. التحديات التشريعية والتنظيمية:

وهي من أهم التحديات التي تعيق مسار الانضمام وذلك لأن الأجهزة والتنظيمات الحكومية لم تكن بالمستوى من الجاهزية لتحقيق الفعالية في النظام التجاري العالمي وذلك بسبب التأخر في

[1] بوزيدي تجاني، جمال بوسنة، مرجع سابق، ص: 97.

[2] وردة خزندار،تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلو الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2011 . 2012، ص50.

إجراء الإصلاحات القانونية الملائمة لموافقة أحكام القانون الداخلي مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة،

وللجزائر قطاع عمومي كبير يحتل جزءا كبيرا وهاما في الاقتصاد ورغم سن قوانين الخصوصية بقيت العملية معطلة لأسباب غير واضحة[1]،فبقاء الترسانة القانونية في الميدان التجاري متأخرة ولا تتساير مع العصرنة، حيث كثفت الجهود في السنوات الماضية على التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام إلى المنظمة والشروع في التحرير الاقتصادي في حين أهمل الإصلاح التشريعي.[2]

فينبغي على طالب العضوية أن يأتي باب المنظمة العالمية للتجارة حاملا معه جدول تنازلاته وتعهداته والتي تعتبر ثمن تذكرة دخول هذه المنظمة،وبقدر ما يكون التأخير في الانضمام، فإن التنازلات تكون أكثر،نظرا لما أصبحت تحض به هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية، فواضعو اتفاقيات هذه المنظمة أكدوا صراحة أنهم بذلوا جهودا مضنية خلال مدة طويلة قاربت الخمسين سنة من الزمن لترى بعدها المنظمة النور، لذلك لن يكون دخولها بالسهولة ما لم تقدم الدول الراغبة بالانضمام تنازلات ترضي أعضائها.

7. مصاعب تخص المفاوضات:رغم الإصلاحات التشريعية والاقتصادية المتعاقبة والتي قامت بها السلطات على مدار أكثر من عشرين سنة من المفاوضات لم تصبح الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم استقرار المؤسسات بحيث تعاقبت عدة حكومات على هذا الملف منذ أن شرع في المسار.
- ✓ غياب إستراتيجيةواضحة على المدى القصير والمتوسط،وعدم الاستفادة من أحكام الاتفاقيات التي تتيح للأعضاء الملاحظين الفرصة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بمجرد التوقيع على الاتفاق المنشأ لها.

---

[1]بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح،التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارةOMC المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد05،السنة2020،ص:87.

[2]سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه،دار الخلدونية،الطبعة الأولى، الجزائر،السنة2008،ص:78.

- ✓ افتقار الجزائر للمهارات القادرة على إقناع المفاوضين، عدم كفاءة ممثليها وعدم ثبات واستقرار الفريق المفاوض يحول دون ذلك،لذا يجب توفير خبراء، مديرين وتجار وماليين ذوي خبرة وفعالية كافية لنجاح المفاوضات،وكذلك يجب تشكيل لجنة دائمة وإمدادها بجميع الوسائل المادية[1].
- ✓ عدم تفويض المفاوض الجزائري لصلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديهن، وتبني النظرة المتعددة على تغليب السياسي على الخبير، وتغليب الاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات الفنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.

خاتمة الفصل:

إن النتائج الايجابية التي سجلتها الجزائر في السنوات الأخيرة،أداء اقتصادي جيد أسفر عن تعزيز إطار الاقتصاد الكلي، غير أنه اقتصاده يعتمد على قطاع النفط ولا يزال شديد الحساسية للصدمات الخارجية، ومن خلال تجربة الإصلاح الاقتصادي يتبين أن التحسن في الوضعية الاقتصادية بعد الإصلاحات حسب المؤشرات الأساسية ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي واحتياطات الصرف الأجنبي، كما تحسن وضع الميزان التجار وميزان المدفوعات، كما انخفضت المديونية الخارجية، وسجل أيضا انخفاضا في معدل التضخم والبطالة، ورغم النتائج المحققة والجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية وأهمية النفقات التي صرفتها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الخوصصة، تبقى وتيرة النمو الاقتصادي متواضعة ومصدر قلق وانشغال كل المتعاملين الاقتصاديين،هذه الوضعية تولد بعض الظواهر التي قد تكون هيكلية كالسوق الموازية بمنافسة غير مشروعة والتزوير وضعف مراقبة المطابقة وغيرها، والتي تشكل تهديدا حقيقيا للنسيج الصناعي المحلي، وحاجزا أمام جلب

[1] د.طالبي معمر عائشة،مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قانون خاص،تخصص إدارة أعمال،2016 . 2017،ص:62.

الاستثمار الأجنبي،ولتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من الواجب التعجيل في تطبيق الإصلاحات ورفع التحديات الحالية وهي:

(1) ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى

(2) تفعيل وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة،تسهيل إنشاء مؤسسات جديدة.

(3) تعجيل وتيرة إصلاح النظام المالي والمصرفي.

(4) تحسين مناخ الأعمال والنشاطات والعمل على تنشيط الاستثمار.

(5) إعادة الاعتبار للعمل المنتج.

بتفعيل هذه الخطوات الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج ايجابية من خلال التطور الذي نلاحظه بشان بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بالمتغيرات الأخرى كالتطور المستمر في احتياطيات الصرف،وتراجع حجم الدين الخارجي، والتسديد المسبق للديون، والأداء الجيد للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني:الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية موجودة في كل اقتصاديات دول العالم، بحيث يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول، لذا أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام كل الدارسين وصانعوا القرارات في مختلف دول العالم، نظرا لأن الاقتصاد غير الرسمي صار يشكل أكبر مشكل يهدد الاقتصاد الرسمي (الحقيقي) للدولة، ما يعني التهرب الضريبي والذي يؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة ومنه على جميع مستويات الإنفاق العام، لاسيما مع تزايد إنفاقها لتوفير حاجيات مواطنيها كما ونوعا، وعلى انجاز مشروعات البنية التحتية.

وعليه فالاقتصاد غير الرسمي هو مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات لما يحمله من جوانب سلبية كهدر الموارد الاقتصادية للدولة.

والجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، والذي تنامي بشكل خاص بداية من منتصف الثمانينات والتسعينيات، التي عرفت كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدد من المشاكل التي ساهمت في نمو الظاهرة في البلد[1].

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي موجودة في كل بلدان العلم وبنسب متفاوتة وبأسماء مختلفة، بحيث تعددت المصطلحات التي استخدمت للدلالة عليه، فعبر عنها البعض بالاقتصاد غير المهيكل،وهناك من استند للسرية التي تحيط به فأطلق عليه تسمية الاقتصاد التحتي أو الاقتصاد الأسود، أو الاقتصاد الخفي، أو اقتصاد الظل، وهناك من ركز فيه على مفهوم اللاَنظامية فسماه

[1]أمينة قهواجي وآخرون، الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد22، العدد01،السنة2020،ص:138.

بالاقتصاد غير الرسمي، غير المنظم، وهناك من عرفه بالنظر لعلاقته بالاقتصاد الرسمي على أنه الاقتصاد الظلي الموازي[1].

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

يقصد بكلمة" غير الرسمي"النشاط الذي لا تنظمه المؤسسات العمومية الرسمية والتنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل، الضرائب، اشتراكات الضمان الاجتماعي، التسجيل الذي يحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي.

يعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي" يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل أيضا أشكال المشروعات التي تنتج سلع وخدمات بعيدة عن المسارات القانونية والرسمية"، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الرسمية.

في هذا التعريف يقسم الاقتصاد الرسمي إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة، وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب[2].

يعرف الاقتصاد غير الرسمي بصفته مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة،ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية يتألف القطاع غير الرسمي من مجمل النشاطات الصغيرة المشغلة بواسطة عمال أجراء وغبر أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومدا خيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة

---

[1]نسرين يحياوي" الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم،الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد06، ديسمبر2016،ص:292.

[2]فريدريك شنا يدر،دومنيك أنيستي، الاختباء وراء الظل،"نمو الاقتصاد الخفي"،سلسلة قضايا اقتصادية، العدد30،مارس2002،صندوق النقد الدولي، واشنطن،ص:02.

الرسمية للسلطات، ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في المجال الضريبي والأجور الدنيا، والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل[1].

عموما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة، وبعيدة أيضا على الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة[2].

ويعرف أيضا على انه" مجموعة أو سلسلة من النشاطات غير شرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي وتمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان، هدفها البحث عن الربح السهل والتهرب الضريبي ومن المراقبة[3].

يمكن تعريفه على انه" ذلك القطاع المنحصر على جملة من الأنشطة لا تراها الدولة، أو تتعمد غض البصر عنها، أو ذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات الضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة، لذلك فهو يعد محطة أنظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، ولذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة ومفتقرة للخبرة، وهي تعمل لحسابها الخاص، مكا أن اليسير من رأس المال في هذه النشاطات كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف القطاع الرسمي[4].

تتمثل نشاطات الاقتصاد غير الرسمي أساسا في وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي، أو إلى إنشاء وظائف عالية والبحث عن فرص لتحقيق المداخيل وهي ذات تنظيم ضعيف،وتعمل على

---

[1]بلقايد نورية، بن زايد مبارك، البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد06،سبتمبر2016،ص:09.

[2]Bruno, Lauter .L'économie Informel dans le tiers monde. La Découverte, paris.2004,pp :41.

[3]يوسف بوديلة، حمزة كواديك، المجلة العلمية دولية، مجلة الدراسات الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد03،السنة 2018،ص:163.

[4]عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي" المفاهيم المكونات الأسباب"،مصر2005،ص:27.26.

نطاق ضيق مع ضعف وانعدام التقسيم بين العمل ورأس المال باعتبارها عوامل إنتاج، وعلاقات العمل أن وجدت فهي تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت والعلاقات العائلية او العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من أن تقوم اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات للأصول المتبعة[1].

المطلب الثاني: أسباب نشوء الاقتصاد غير الرسمي.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مرتبطة بمجموعة متشابكة من العوامل لاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، ويعزى اتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلى ارتفاع مستوى الضرائب بالإضافة إلى وجود تعقيدات إدارية وقيود حكومية، وانخفاض مستوى الدخل، فضلا عن دور المشروعات الصغيرة وغياب المعلومات في هذا الجانب، ويمكن بصفة عامة تصنيفها على النحو التالي[2]:

1. الأسباب الاقتصادية:وهي ناتجة عن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية مما ينتج عنه عدة مشاكل اقتصادية ودوافع تؤدي إلى التحول نحو القطاع غير الرسمي ونذكر منها:

1.1 ارتفاع معدلات الضريبة والرسوم المختلفة بها: يعني كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب والى التوسع في تعددها، كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات إلى التوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبا لهذه الأعباء المتزايدة التي تقلل من دخولهم وأرباحهم[3].

---

[1]برو هشام، نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد2018،03،ص:169.

[2]مطوش العلجة، بوجنان الخالدية، أثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03،العدد04، ص:53.

[3]زعلاني محمد شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى . بحث في الأسباب والآثار) أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10،ديسمبر 2011،ص:198.

إن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع إلى محاولة تجنبها والتهرب منها، وبالتالي التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح الأنشطة والمشروعات القائمة فيه غير مسجلة وبالتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج منها وعدم دفع مختلف إشكال الضريبة[1].

2.1 ندرة السلع: تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والكمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي، فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعمة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة الطلب عليها، هذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها، أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا أساسيا في توسع الاقتصاد غير الرسمي[2].

3.1 البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية: من بين العوامل التي تساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد التعديل الهيكلي، المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية، ويتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينجر عنه من تسريح للعمال، مما ينتج عنه عدة مشاكل كالفقر والبطالة.....الخ[3].بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على مدا خيل العمال بالانخفاض ما يسرع التوجه إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي لتعويض النقص في الدخل وتحسينه.

4.1 تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية: تكمن مسؤولية هذه المؤسسات في نمو الاقتصاد الموازي بنسبة لا يستهان بها، كونها تستخدم النقود السائلة في إجراء معاملاتها، هذا ما يسهل من الأنشطة الخفية والتهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى عدم الإعلان عن الدخول الناتجة عنها.

---

[1] Friedrich. SCHNEIDER and DOMINIK.H,2004, « Shadow Economy »Univrsity of Cambridge, p.106.

[2] د/محمد دمان ذبيح،الاقتصاد غير الرسمي (الأسباب، الآثار، والحلول المقترحة)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات،المجلد03، العدد02، السنة2020، ص:105.

[3] قارة ملاك،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب:المكسيك تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، فرع: الاقتصاد المالي،جامعة منتوري، قسنطينة،السنة2010/2009، ص:39.

5.1الحظر:يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه الأنشطة مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هذه الأنشطة:تجارة المخدرات،العاب القمار غير المشروعة....الخ، ما يلاحظ على مثل هذه الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تختلف في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد.

2. الأسباب الإدارية:تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم وتتمثل فيما يلي:

1.2 النظم والقيود الحكومية:تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية[1].

2.2 النظم والإجراءات الإدارية:إن تعقيد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين (المتمثلة في استخراج الوثائق،استخراج السجل التجاري، رخصة اعتماد، إجراء الحصول على قروض بنكية، الضمانات...) تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو انتشار مل يدفعهم إلى التهرب من رقابة الدولة والتحول نحو ممارسة نشاطهم في الخفاء[2].

3.2 الفساد الإداري: حيث يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطاتهم في الحصول على مكاسب يطلق عليها الرشوة من اجل رفع التعقيدات والعراقيل مقابل مبالغ مالية.

3. العوامل الاجتماعية:تختلف هذه الأسباب من دولة لأخرى ولقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي نذكر منها ما يلي:

1.3البطالة: تعتبر البطالة من أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة،وذلك لأن العاطلين عن العمل يعتبرون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أرضا خصبة لتغطية وإشباع حاجياتهم

[1] يحياوي نسرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سابق، ص:293.

[2]بورعدة حورية،رفيق اسعد دريس،واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه،المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة،المجلد11،العدد01، 2017، ص:81.

المختلفة،وبالتالي فإن عدم استقرار سوق العمل سيسهم وبشكل كبير في دفع الكثير من البطالين إلى المشاركة في هذا النوع من الاقتصاد[1].

2.3 الفقر: هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي، بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

3.3 النمو الديمغرافي:إن ارتفاع معدل النمو الديمغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب ضعف قدرات القطاع الصناعي على استيعاب اليد العاملة في وظائف أكثر إنتاجية[2]، وبالتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

4. الأسباب السياسية:لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة الغير الرسمية[3].

ومن الأسباب السياسية التي تساهم في انتشار الاقتصاد غير الرسمي عدم احترام الحكم الراشد، وانتشار الفساد ، وضعف مؤسسات الدولة، وهي مؤشرات قوية على مدى استعداد الدولة لتخصيص الموارد لتحسين الأوضاع الاجتماعية وتقوية عزيمة الشعب، كما ان النقص في تقديم الخدمات العامة يمكن أن يسهم في زيادة الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تشمل جميع الأعمال التجارية والخدمات التي تُجرى خارج الإطار الرسمي للدولة، مثل الأعمال المنزلية، والبيع في الشوارع، وغيرها من الأعمال التي لا تُسجل في السجلات الحكومية، ومن الأسباب المساعدة على انتشار الاقتصاد غي الرسمي هو انخفاض

---

[1] د/محمد دمان ذبيح،الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق، ص:105.

[2] ساعو باية،سيار زوبيدة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي،المجلد14، العدد1، 2020، ص69.

[3] إسماعيل بوخاوة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق،ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، ايام14/15/16/نوفمبر2000.

متطلبات هذه الأنشطة من التعليم والمهارات ورأس المال،ومجالات هذا التشغيل نلخصها فيما يلي:

1. **الأنشطة المشروعة:** أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة رسميا، الأرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني، ومن ذلك:المشروعات الحرفية الغير المرخصة، الباعة المتجولون، الخدمة المنزلية بمقابل مادي، مزاولة الدروس الخصوصية.

2.**الأنشطة الخفية:** فتتمثل في الأنشطة غير القانونية وغير المسجلة رسميا في الحسابات القومية، أي هي أنشطة محظورة ومنها:تجار المخدرات والعملة والتزوير والفساد،(إنتاج المخدرات، تقطير المخدرات، الأموال المحتكرة،توزيع الحشيش،والسجائر المهربة، دخل المراهنات والمقامرة و السرقة....)[1].

3. **كما تشمل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:** الغش وعدم التصريح مثل المؤسسة التي تنجز بعض الأعمال بدون فاتورة،المحامي الذي يتناسى تصريح قسما من أتعابه أو خدماته لدى المصالح الضريبية، المنظفة الغير مصرح بها لدى الغير.

كما يؤدي ظهور الأسواق الجديدة إلى ظهور أسعار جديدة بسبب وجود سلسلة من الازدواجية في سوق العمل والخدمات، وفي سوق عوامل الإنتاج، وسوق النقد، وسوق العمل، وشمل الاقتصاد غير الرسمي أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استعمال النقود[2].

مما سبق يمكن القول إن الأنشطة غير المشروعة هي تلك الأنشطة التي يكون مصدر الأموال فيها هي أموال قذرة أموال غير مشروعة المصدر ويحرمها القانون.

---

[1] برو هشام، برو هشام، نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق،ص170.

[2] محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري(تأصيل المعنى، بحث في الأسباب والآثار)مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ،2011،ص:197.

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي.

إن الآثار الذي ينجم عن الاقتصاد غير الرسمي متنوعة ومختلفة منها الايجابية والسلبية نذكر منها:

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي.

للاقتصاد غير الرسمي آثار ايجابية مختلفة نذكر منها[1]:

1 . امتصاص حصص التوظيف ومناصب العمل: وذلك عن طريق:

. توفير مناصب شغل جديدة حيث يجد فيه البطال حل لمشكلة البطالة التي تعد عائقا لمختلف فئات المجتمع بما فيهم خريجي الجامعات والمعاهد.

. تساهم في حل أزمة البطالة بالنسبة للدول، خاصة الدول النامية التي تعجز عن إيجاد سياسات تقضي وتقلص بها نسبة البطالة المرتفعة.

. يلجا إليها العمال ذوي الدخل الضعيف والمحدود من أجل تأمين دخل إضافي خاص في ظل تدني مستوى الدخل الشهري وارتفاع القدرة الشرائية ما نتج عنه عجز العامل عن تلبية حاجاته.

2 . تشجيع القطاع الخاص على القطاع العام[2]: وذلك بما يتميز به الاقتصاد غير الرسمي من:

. قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب، تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

. القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار اقل وبتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل.

. القدرة على تامين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

---

[1] فريوة نرجس، ميدونسيساني، مخاطر الاقتصاد الضل في العالم: مع الإشارة لوضع الجزائر مجلة الأبحاث الاقتصادية المجلد 17، العدد 02، 2022، ص:78.

[2] محمد دمان ذبيح، الاقتصاد غير الرسمي: مرجع سابق، ص: 108.

. القدرة على زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية, وبرهان ذلك حيث قام البنك الدولي بدراسة في 69 دولة توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها 18 من معدل زيادة فرص العمل[1].

3 . التخفيف من الأثر الاجتماعي للازمات:

قد ترى الكثير من الحكومات أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في تحقيق من حدت الأزمات الدورية في الجزائر مثلا يعمل على تخفيف من الأزمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من حين إلى أخر بسبب ارتباط اقتصادها بالبترول والذي يتعرض سعره للتذبذب منذ سنة 1985/1986 و2008 وسنة 2018.[2]

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي يساهم بنتائج ايجابية تخدم الفرد من إيجاد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن له أثار سلبية وضارة على البلاد وضررها أكبر من نفعها ونذكر منها[3]:

1 . فقدان حصيلة الضرائب:

إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم, أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية[1] في المقابل يستفيد العاملون في القطاع غير الرسمي بالخدمات المقدم من طرف الدولة للقطاع العام المنظم وبتالي زيادة حجم الإنفاق الذي ينتج عنه زيادة عجز الموازنة العامة.

---

[1] د/ المأمون عبد المطلب جبر، الاقتصاد الغير رسمي في مصر(أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنينوالإلغاء)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر العدد الثالث عشر يناير 2015،ص:527.

[2] فريوةنرجس، ميدونسيساني، مرجع سابق، ص:79/78.

[3] رشيدة حمودة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علم تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 2012/2011 ، ص:143.

2 . الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي على قضايا الاقتصاد الكلي: ومنها:

. الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:

انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة،التضخم،الدخل، مؤشرات الاستهلاك، القوة العاملة...الخ، وبتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيق ستكون غير صحيحة، وبتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في اغلب الأحيان[2].

. الأثر على معدلات البطالة:

يسبب الاقتصاد غير الرسمي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه, حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية[3].

. معدل النمو الاقتصادي:

طبقا لبعض الدراسات يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي بحيث أن انكماش

---

[1] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص:106.

[2] عولمي بسمة، عبد المالك مهري، الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 5، جامعة أمحمد بوقره بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2015، ص:176.

[3] عبد الحميد مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ،ص:186.

الاقتصاد غير الرسمي يترتب عنه الزيادة في الإيرادات الضريبية، مما ينتج عنه زيادة الإنفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي ككل[1].

. السياسة النقدية: يترتب على الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لغرض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي إلا أن هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة لان الحاجة التي تجنب دفع الضرائب والرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير رسمية قوية للغاية وعلى ذلك يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي[2].

3 . الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي على قضايا الجزئي:

ويتجلى أثار الاقتصاد غير الرسمي بصورة أساسية من الناحية الاقتصاد الجزئي فيما يلي:

. الإخلال بالتوزيع العادل للدخول:

ويظهر ذلك من خلال التهرب الضريبي, فهذا الأخير يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما, لأنه يؤدي إلى إضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي مما يخل بفكرة العدالة والمساواة إمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة, أن نمو الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي وفي نفس الوقت لا يحصل أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة

[1] مشمس نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وأثاره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017، ص:366 .

[2] خليلي عبد المالك،عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر(1966-2009) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016/2015، ص:23

للدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول[1].

. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تخصيص الموارد وبتالي على الكفاءة الاقتصادية:

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي علي الإنتاج حيث انه يخل بالتوازن في استخدام عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال، وجميع العناصر الأخرى لعوامل الإنتاج، فعدم خضوع الاقتصاد غير الرسمي للضريبة يؤدي إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاع الرسمي الخاضع للضريبة وبين تلك المستخدمة في القطاع غير الرسمي المتهرب من الضريبة، وذلك بإعطاء ميزة تنافسية لأنشطته وللمؤسسات والأفراد والعاملين فيها, إذ يمكنهم من بيع خدماتهم بأسعار تقل عن أسعار السوق الرسمي نتيجة لانخفاض الأجور وتكلفة المواد الأولية، بإضافة إلى أن هذه الأنشطة غير الرسمية غالبا ما تتخصص في إنتاج سلع غير مطابقة لمواصفات الجودة والنتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة[2].

4 . الآثار الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي:

إن أهم الآثار السلبية لهذا للاقتصاد غير الرسمي في المجال الاجتماعي هي:

. اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، وقد يكون بمثابة إغراء للعمل في هذا الاقتصاد ويتزامن ذلك مع مشاكل اجتماعية كثيرة، هذا فضلا عن أن الأجور السخية التي يحصل عليها العاملين بهذا القطاع يعد حافزا قويا لم يثني المبدعين به عن الاشتغال بالقطاع الرسمي[3].

. انتشار الفساد بكل أنواعه وزيادة حجم الجرائم وبروز عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع وكابحة للتطور كتعميق مجتمع الاستهلاك والعزوف عن الرشاد الاقتصادية في

[1] رشيدة حمودة، مرجع سابق، ص:161.
[2] وريدة عياش، الاقتصاد الخفي وأثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2017،2018/3، ص:86.
[3] المأمون على عبد المطلب جبر، مرجع سابق، ص:529.

الإنفاق،والميل نحو الاستهلاك ألبذخي والتباهي بكل ما هو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الأقل حظا في المجتمع[1].

المطلب الثالث: آليات معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ينبغي لسلطة وضع آليات للمعالجة هذه الظاهرة وذلك بتباع مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

. معالجة مشكلة التهريب الضريبي: يمكن تحقيق ذلك عن طريق

- ✓ تخفيض معدل الضريبة مع تبسيط الهيكل الضريبي، مكن أن يساهم في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة، الإعفاءات الجمركية بصفة خاصة، إذ أنها استخدمت كثغرة للتهرب من الضرائب الأمر الذي أثر بالسلب على حصيلة الضرائب.[2]
- ✓ تنمية الوعي الضريبي لدي العاملين بالقطاع الغير الرسمي وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بالبلاد سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية بحيث يتم تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية.[3]
- ✓ تشدد العقوبة على التهرب الضريبي عن طريق إعادة صياغة النصوص العقابية المتعلقة بجرائم الهرب الضريبي والواردة بالتشريع الضريبية للدولة لتكون أكثر قوة واشد صرامة لتحقيق الدرع العام في هذه الجرائم والتي تمثل اعتداء على حق المجتمع ككل.[4]

. إصلاح بنية الدولة السياسية والتشريعية والإدارية أولا، قبل أن تحاسب أو تعاقب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بما يشعر المواطنين أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم الحياتية.[5]

---

[1] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص:108.
[2] خليل عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 27.
[3] د, المأمون عبد المطلب جبر، الاقتصاد الغير رسمي في مصر، مرجع سابق: ص607.
[4] نفس المرجع، ص:606.
[5] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص:109.

. تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيف حده وكثافة اللوائح القانونية، وحتى يتم تنظيم العمل في إطاره الرسمي والقانوني لا بد من تبسيط الإجراءات الإدارية ليتم متابعة جميع الإعمال التي يمكن أن تظهر أو الموجودة فعليا وغير الصرح بها وهذا يلاشك سيقضي على جانب كبير من الإعمال غير المشروعة.[1]

. تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يصب تحسين مستوى الدخل، حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والإنفاق.[2]

. إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدات والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون، تجار الحقيبة، الميكانيكيون.....) لتدفعهم شيئا فشيئا إلى العمل في الاقتصاد الرسمي عن طريق تقديم تسهيلات في منح القروض وتخفيف الضمانات، مما يساعد على تنمية المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سيفتح مجالا للقضاء على مشكلة البطالة.[3]

. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بدل محاربته عن طريق خلق سياسات تحفيزية للاندماج والقضاء التدريجي على الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث:الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت ولا زالت تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وبناء على تقديرات صادرة عن البنك الدولي لسنة 2006 فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 30% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يتجاوز 20 مليار دولار، أما حجم التشغيل الكلي

---

[1] نفس المرجع, ص: 110

[2] بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2008/2007, ص:162

[3] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص:110

حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2007 فقدر بحوالي 43%، ويرجع هذا إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل مرحلة[1].

المطلب الأول:حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

لقد اهتمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي رافقت النمو، وتشير البيانات أن نتائج هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تقليص العمالة، ودفع أعداد كبيرة للعمل في سوق الأنشطة غير الرسمية، والنتائج تؤكدها برامج التعديل الهيكلي التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي أدت إلى فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا، علما أن هذه النتائج أظهرت سلوكيات لم تكن موجودة في المجتمع الجزائري، والتي يعبر مضمونها على **تنامي أنشطة غير مقننة** خارج المحاسبة الوطنية[2].

وتقدم البيانات الواردة في الجدول أدناه حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990 ـ 2016.

جدول رقم01:حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام للفترة(1990 ـ 2016)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1990
النسبة	27,48	28,31	35,81	38,37	34,98	35,51	33,07	32,17	36,33	34,02
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	34,10	32,82	33,88	36,51	37,83	38,15	40,18	43,68	43,67	42,93
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
النسبة	44,43	47,57	50,45	46,23	49,53	50,98	47,43			

المصدر: (قوري يحيى عبد الله، 2018، ص:49).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا خلال الفترة1991 ـ 2016.

[1] يحياوي نسرين، مرجع سابق، ص:191.

[2] أمينة قهواجي،واخرون، مرجع سابق، ص:145.

عرفت الفترة(1990-1993) ارتفاعا في حجم الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي بحيث بلغ نسبة 28,31% سنة 1991وقدر سنة 1993بـ: 38,37% من الناتج الوطني الخام، انعكاسا للأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 والاضطرابات السياسية التي ميزت هذه الفترة، مما حتم على الدولة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ومن ثم القيام بإصلاحات هيكلية، بإعادة تأهيل المؤسسات ووضع آليات التحول إلى اقتصاد السوق، بعدها تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بـ:5,55 نقطة مئوية ليبلغ سنة2001نسبة 32,82% نتيجة ارتدادات للإصلاحات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات التي قامت بها الدولة وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

ثم قفز حجم الاقتصاد غير الرسمي ليبلغ نسبة خطيرة بلغت 50,45%سنة 2012،وذلك رغم التحسن في العائدات النفطية للجزائر والتي سمحت بإنجاز العديد من مشاريع البنية القاعدية الإستراتيجية، وتخصيص برامج متتالية لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي، لتنخفض بعدها حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا في حدود نسبة47,43%سنة 2016، وهي نسبة كبيرة تبين فشل الإجراءات المتخذة في كبح الظاهرة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية.

أعلن البنك الدولي في دراسة جديدة في 11ماي 2021 بعنوان الظلال القائمة للاقتصاد غير الرسمي: "التحديات والسياسات"، وهي أول تحليل شامل لمجموعة البنك الدولي يدرس حجم الاقتصاد غير الرسمي وتداعياته على التعافي الاقتصادي،وتشير الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف أكثر من 70%من الشركات الناشطة في قطاع الخدمات في اقتصاد الأسواق الصاعدة واقتصاديات الدول النامية ومن شأن ذلك أن يقلل من قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الضريبية اللازمة لتعزيز الاقتصاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية فاعلة وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية على المدى الطويل[1].

[1] بلخيري حمزة،يوسفي عاشور،واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مجلة البحوث والدراسات العلمية،المجلد17،العدد01، 2023، ص:997.

المطلب الثاني:دوافع ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

يؤدي تغيير النظام الاقتصادي إلى توسع دائرة الاقتصاد غير الرسمي بسب طول المرحلة الانتقالية للتغيير وهذا لصعوبة التحكم في دواليب النشاط الاقتصادي، ناهيك عن حساسية المرحلة،وبالتالي طول المرحلة يرفع تكلفتها بالنسبة لتوسع النشاطات غير الرسمية وهو ما يميز الاقتصاد الجزائري، ومن بين أهم العوامل التي كانت سببا في انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما يلي:

- **أزمة النفط بشقيه الانخفاض والارتفاع**[1]:ففي سنة 1986 أدى انخفاض أسعاره بحوالي 50% إلى أزمة اقتصادية حادة، وزيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية مما فتح الباب **للأنشطة غير الرسمية**، وفي سنة 2004 ارتفعت أسعاره حتى 150 دولار للبرميل، نتج عنها راحة مالية للدولة التي تهاونت في تطبيق سياستها الضريبية، فأنتشر التهرب الضريبي والأنشطة غير الرسمية فلم يتجاوز التحصيل الضريبي مانسبته20%فقط، لتتراجع أسعاره سنة 2014 ويحدث عجز في الخزينة العمومية، فلجأت الدولة إلى الزيادة في الضرائب واعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي ومنه زيادة العبء الضريبي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ما يدفعهم لتعويض النقص من خلال أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
- **زيادة عبئ المديونية الخارجية:**عجزت الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية بعد أزمة 1986، نتيجة ارتفاع حجمه خلال الفترة (1985 . 1995) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم2: تطور المديونية الخارجية في الجزائرفي الفترة (2015/1985) الوحدة:مليا دولار

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
حجم المديونية	16,48	27,89	34,5	25,2	21,9	5,7	03

المصدر:موسوس مغنية ،2018 ، ص:180

[1]موسوس مغنية،ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة،مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد04،العدد02، ص:177 /178.

لقد حاولت الجزائر تقليص مديونيتها الخارجية من خلال تحسين إيرادات الجباية النفطية بداية من سنة2002، عن طريق التسديد المسبق لتلك الديون وتحويل أخرى إلى استثمارات وهذا ما نجحت فيه بحيث بلغت تلك الديون نهاية 2015 حوالي 3 مليار دولار فقط[1].

❖ **عبئ الإصلاحات الاقتصادية:**

حيث تميزت برامج التعديل الهيكلي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك وقد تجسدت هذه الإجراءات في

إلغاء الدعم وتجميد أجور العمال وخفض نفقات التسيير والاستثمار مما أدى إلى تدهور سوق الشغل وظروف المعيشة وزيادة الفوارق التي تراكمت خلال سنوات ومن ثم ظهور وتوسع ظاهرة القطاع غير الرسمي لمواجهة الفقر وتدهور المداخيل[2].

❖ **ارتفاع معدل البطالة في الجزائر**:تعتبر من الأسباب الرئيسة لظهور وتطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بتوفيره ملاذا وفرص عمل، خاصة لفئة الشباب دون قيود أو شروط، والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة .

جدول رقم3:تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1985 . 2017).

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
معدل البطالة	9,7	19,7	28,1	29,5	15,3	10	10,4	12

المصدر: (بودلة وكواديك، 2018، ص:168)

سجل معدل البطالة سنة 1985 نسبة 9,7% ليرتفع إلى 29,5% سنة 2000 بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في التسعينيات وتطبيق الإصلاحات الهيكلية وما تبعها من إغلاق مؤسسات عمومية وتسريح عمالها.

[1] يوسف بودلة،حمزة كواديك، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته،مجلة الهقار الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف،العدد03، ديسمبر2018، ص:167.

[2] بلخير حمزة،يوسفي عاشور، مرجع سابق، ص:998.

لقد استغلت السلطات الجزائرية تحسن عائدات النفط في وضع آليات وبرامج دعم تشغيل الشباب وإدماجهم في عالم الشغل، الأمر الذي نتج عنه تقلص معدلات البطالة حيث بلغت 12% في نهاية سنة 2017.

1. **النمو الديمغرافي، وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل**:ارتفع عدد سكان الجزائر، بالتزامن مع الإصلاحات الهيكلة للاقتصاد والتي فرض فيها على الدولة تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار وتزايد مستوى التضخم مع تجميد الأجور، انعكس عنه تدني مستويات الدخل وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة الدخل والأدنى منها لسبل معيشة كريمة لأصحابها ومنه انتشار الفقر وفق الجدول التالي:

جدول رقم4:تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة(1966/ 2012).

السنة	1966	1977	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
معدل الفقر%	**54**	**28**	**8,1**	**1,14**	**28**	**12,1**	**5,7**	**5**	**6**
الفقر المدقع%	**_**	**3,6**	**5,7**	**_**	**_**	**3,1**	**2,7**	**_**	**_**

المصدر: (موسوس مغنية، 2018، ص:181).

نلاحظ من خلال الجدول انه بعد الاستقلال أكثر من نصف الشعب الجزائري كان يعيش تحت الفقر، لتتحسن الأوضاع تدريجيا ويسجل نسبة 8,1% سنة 1988، ثم نتيجة الأوضاع والاضطرابات الأمنية والتحول الاقتصادي ازداد معدل الفقر ليصل نسبة28% من السكان سنة 1997، وبتحسن العائدات النفطية وانجاز الدولة لبرامج اجتماعية واقتصادية، تحسن المستوى المعيشي للسكان وتراجعت نسبة الفقر حتى 6 %سنة 2012.

المطلب الثالث: التدابير المتخذة لتقليص ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

توجهت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي تهدف من خلالها إلى معالجة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة إدماجهم مع قنوات الاقتصاد الرسمي بغية تفادي أضرار هذا الاقتصاد، وتجنب انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني.

. معالجة مشكلة التهرب الضريبي: تعد ظاهرتي التهريب والغش الضريبي من اكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد بلغت قيمة الضرائب غير المحصلة حتى نهاية سنة 2015،30 . 10982 مليار دج ولمعالجة مشكلة التهريب والغش الضريبي تعلق أمال وطموحات كبيرة على الرقابة الجبائية في قدرتها على الحد من هذه الظاهرة، ولكي تكون الرقابة الجبائية أكثر فعالية يتوجب تطبيق مبادئ الحوكمة وأساليبها وأدواتها[1].

. محاربة الرشوة والفساد: تعد الرشوة أو ما يعرف بالفساد السياسي من الجرائم الاقتصادية المولدة للأموال الغير شرعية وقد سعت الجزائر إلى مكافحة هذه الجرائم من خلال التعاون مع منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة، والتوقيع على اتفاقية "ميريدا بالمكسيك" في ديسمبر 2004 وصادقت عليها في افريل 2005، وإصدار عدة قوانين تعاقب من خلالها كل من يرتكب هذه الجريمة[2].

. مكافحة ظاهرة تبيض الأموال: سعت الجزائر إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال عقد مجموعة من الإصلاحات المصرفية، لعلى من أبرزها الأمر 1/05 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، وكذلك إنشاء هيئة الاستعلام المالي التي أوكلت لها مهمة المكافحة والحد من هذه الظاهرة.

. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بدل محاربته: ويكون الدمج عن طريق: يكون هذا الدمج عن طرق.[3]

- ✓ تمكين الناشطين في هذا القطاع الموازي من حوافز للعمل والنشاط القانوني المهيكل كمنحهم قروض، ووضع فضاءات تجارية وتهيئتها على ذمتهم في المدن والقرى، ومتابعتهم من طرف هياكل تقدم لهم المشورة والدعم التقني والإداري والمالي.

---

[1] الجوزي فتيحة،حلادي راضية، بحوث وأوراق الملتقى العلمي الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسات وحتمية المعالجة، يومي28/27 فيفري 2019، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: 22.

[2] عوالمي بسمة،عبد المالك مهري، مرجع سابق، ص:179/178.

[3] موسوس مغنية،مرجع سابق، ص:186/185.

- ✓ تيسير إجراءات الترخيص، وخفض الرسوم والضرائب الخاصة بمنشئات الاقتصاد الرسمي، وتقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة 50% على أن تتحمل الحكومة من ميزانيتها هذه التخفيضات وعلى أن تكون لفترات محدودة، بإضافة إلى تخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل الزمن.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي ومسايرتهما للتطور العالمي.
- ✓ تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر لمنع الممارسات الخاطئة.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي برفع أجورهم لان ضعف الدخل يؤدي إلى البحث عن دخل إضافي في القطاع غير الرسمي.
- ✓ اعتماد على القطاع الاجتماعي التعاوني واليات التمويل الإسلامي كالزكاة والوقف والتمويل الأصغر لإحداث مواطن شغل تستوعب جزاء من العاطلين عن العمل.
- ✓ تفعيل القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996 المنظم لشروط وكيفية إنشاء مكاتب صرف خاصة ورسمية، مع دفع الضرائب واشتراكات التامين الاجتماعي.
- ✓ وضع مكانيزمات تجارية جديدة تسودها الشفافية والمنافسة بإمكانها التقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ إيصال رسالة للعاملين بالاقتصاد غير الرسمي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بان الدولة ليست ضدهم وإنها لا تطاردهم، ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدراجهم في الاقتصاد الرسمي أنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها.

. إنشاء نظام معلوماتي متطور: يعد توفير نظام معلوماتي متطور يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة ضروريا من اجل التواصل إلى كشف المعلومات وتحليلها، لأن وجود نظام معلوماتي متطور يسمح بالقياس الدقيق لحجم الاقتصاد الخفي[1].

[1] عوالمي بسمة،عبد المالك مهري، مرجع سابق، ص: 180.

وعليه شهدت الجزائر سنة 2023 وتيرة متسارعة في مسار الرقمنة الذي جعله رئيس الجمهورية في صلب أولويات بناء الجزائر الجديدة وأن الدولة تبذل جهود جبارة لتجسيد هذه العملية وأن نهاية السداسي الأول من سنة 2024 ستشهد الانتهاء من مشروع الرقمنة وذلك للحصول على أرقام دقيقة وحقيقية لتحقيق التنمية على أسس علمية.

خاتمة الفصل:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من بين المواضيع التي أثارت الكثير من النقاشات والدراسات بين مختلف الباحثين الاقتصاديين، وقد انتشرت هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري على مراحل منذ الاستقلال، وتنتشر نشاطاته بنسب معتبرة في شتى القطاعات الاقتصادية، حيث يوفر مصادر دخل للكثير من أفراد المجتمع، وبالتالي مشاركته في معالجة مشكل البطالة وتوفير السلع والخدمات، لكن ونظرا لآثاره السلبية على الناشطين فيه من انعدام للسلامة المهنية، طول ساعات العمل، عدم تمتع العمال بالتأمين الاجتماعي...الخ، وحرمان خزينة الدولة من إيرادات جبائية كبيرة من شأنها المساعدة في مواجهة العجز المتنامي للميزانية، لهذا دعت الضرورة الى تجفيف منابع الأنشطة غير الرسمية والاهتمام بها كمصدر إضافي للدخل الوطني وزيادة الثروة،حيث سعت السلطات العمومية في الجزائر اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة انعكاسات وتبعات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عن طريق دمج أنشطته في الاقتصاد الرسمي والتقليل من آثاره السلبية إلى ادني مستوى ممكن.

الخـاتمـة الـعامـة

إن دراستنا للسياق التاريخي لتطور الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى الوقت الحالي يبين لنا انه قد مر بمجموعة من المراحل التي عرف خلالها عدة تطورات، سواء تعلق الأمر بمستوى التفكير التنموي أو على مستوى السياسات الاقتصادية والإجراءات التي تم إتباعها خلال مختلف المراحل التي تم الإشارة إليها سابقا، وما نتج عنه من انعكاسات في مختلف الجوانب، بالإضافة إلى حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت كل المراحل، والتي تركت آثارا واضحة على بنية الاقتصاد الوطني الجزائري وانعكست على أداء معدل النمو الاقتصادي والذي صاحبه تسارع انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يشمل جميع الأنشطة التي تعمل في الخفاء بعيد عن أجهزة الرصد الحكومي مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ساهم في انتشاره عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية سائدة في المجتمع، ورغم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية، فإنه يستمر بالانتشار، ويشكل ذلك واقعا يستوجب دراسته ومعرفة آثاره والبحث عن طرق واستراتيجيات حلوله والتعامل معه ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج البحث

- ✓ يتضمن الاقتصاد غير الرسمي مجمل الأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب أو الرقابة الجبائية، وبالتالي تلك الأنشطة المحققة لدخل ولا تدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي للدولة.
- ✓ تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كان على مراحل، تبعا لتطور بنية المجتمع، تغير النظام الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية على مختلف الفترات.
- ✓ سعت السلطات الجزائرية إلى وضع جهود مكثفة من شأنها معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها مع قنوات الاقتصاد الرسمي، كالآليات المستحدثة للدعم والتمويل لمشاريع المقاولاتية، والمساعدة على إنشاء مناصب العمل وخلق الثروة، والهادفة إلى تحسين المستوى الاقتصادي.

- ✓ لم تعتمد السلطات الجزائرية على أسلوب القمع في مواجهة نشاطات الاقتصاد غير الرسمي، بل اتجهت لمعالجة الأسباب المنشئة له.
- ✓ على الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي فإن الإجراءات والتدابير التي أقرتها بهدف دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فعالة نسبيا، لكن لم ترقى إلى النتائج المخطط لها.
- ✓ إن الاقتصاد غير الرسمي بفضل نشاطاته المتعددة قد أصبح واقعا اقتصاديا واجتماعيا داخل كل المدن الجزائرية.
- ✓ يعمل الاقتصاد غير الرسمي على امتصاص فائض اليد العاملة وخلق توازن في سوق العمل فهو بمثابة مكمل له.

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة نوصي ببعض المقترحات والحلول التي نراها ضرورية للحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي يمكن إيجازها فما يلي:

المقترحات

- ✓ تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يضمن تحسين مستوى الدخل.
- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الانتقال من الاقتصاد الخفي إلى القطاع الرسمي عن طريق تراخيص إدارية وإجراءات مالية وتجارية.....الخ.
- ✓ ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمة مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب شغل كثيرة.
- ✓ تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي مما يسمح بخلق فرص عمل جديدة.
- ✓ إعادة النظر في التشريعات والقوانين الضريبية.
- ✓ إعطاء الأولوية لمعالجة مواطن الضعف في جودة البيانات الاقتصادية الكلية ومدى توفرها.

أفاق الدراسة

نأمل أن يكون بحثنا هذا مفتاحا لدراسات أخرى تتناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي من وجهات نظر أخرى نذكر منها:

- ✓ دراسة أثار الاقتصاد غير الرسمي على الشغل في الجزائر.
- ✓ دراسة أثار الاقتصاد الغير الرسمي علي النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ أثار الاقتصاد غير الرسمي على انضمام الجزائر إلى منظمات وتكتلات اقتصادية عالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. فدي عبد الحميد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية،2005

2. سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية وتقويمية، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2006

3. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع

4. زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المستقبل العربي، القاهرة جمهورية مصر العربية،1989

5. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي، زهرة الشرق، القاهرة، مصر،1997

6. حسين الفتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان 2006،ص:46.

7. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2002

8. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002

9. محمد صفوتٌ قابل، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية،2008

10. وسام إبراهيم السعدي، الأفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2014.

11. عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة. الدنمرك الإصدار السادس، السنة 2020

12.المرسي، السيد حجازي، التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت،2001

13. يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية، الطبعة2،دار الهومة، الجزائر ،2016

14. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه،دار الخلدونية،الطبعة الأولى، الجزائر ،السنة2008

15. عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي" المفاهيم المكونات الأسباب"،مصر 2005

16. عبد الحميد مصطفى الشرقاوي, التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود

II. الأطروحات والمذكرات

1. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962_1978م), أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د)، تاريخ جامعة سيدي بلعباس2017_2818م

2. نويصر بلقاسم، التنمية التغير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011/2010.

3. اوقاسين نعيمة، التحولات الاقتصادية في الجزائر ومدى التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالي، جامعة الجزائر ،2016.2017.

4. عبد القادر خليل،محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة(1990. 2006)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر ،2006/.2007

5. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر،أطروحة لنيل دكتوراه 2019/2018.

6. بلعة جويدة ، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة تخرج سهاده دكتوراه، علوم اقتصادية،2014 . 2015.

7. ظريفة قوادري، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة "دراسة التحديات والآفاق"،مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018 . 2019.

8. وردة خزندار،تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلو الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2011 . 2012.

9. طالبي معمر عائشة،مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قانون خاص، تخصص إدارة أعمال،2016 . 2017.

10. قارة ملاك،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب:المكسيك تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، فرع: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة2009 /2010.

11. رشيدة حمودة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علم تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة,جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 2012/2011.

12. خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر(2009.1966) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير,جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر 2016/2015.

13. وريدة عياش، الاقتصاد الخفي وأثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل اقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2018/3,2017

14. بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2008/2007.

III. المجلات

1. عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة 2014/1967م، العدد 4.
2. عبد الرحمان تومي الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر. الواقع والأفاق . مركز البصرة للدراسات و البحوث التعليمية القبة الجزائر, 2011.
3. باري عبد الطيف، علي شتيوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد 12.
4. عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر،المجلد04،العدد02، السنة 2019
5. مخيف جاسم حمد الجبوري،مراد حاتم محمد،اثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة(1990. 2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 02، العدد 42،2018
6. المرسومي، محمود حسين علي، الصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد01، الجزء03، كلية الإدارة ، جامعة واسط،2012.
7. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2019,مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020م قسنطينة.
8. لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 37، افريل 2019 جامعة المسيلة.

9. هالة صبري، منظمة التجارة العالمية والمشاركة العربية والمتطلبات والإمكانيات، مجلة المنتدى، العدد175، افريل 2000.

10. نبيل شرادي، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية،مجلة المعيار، العدد18، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت،جوان 2017.

11. بوزيدي تجاني، جمال بوستة، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، مجلة الدراسة القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017.

12. فيصل بهلولي،التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة 2012.

13. محمد عبد الحميد شهاب، أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لى تدفق الاستثمار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد66،السنة2014.

14. د/بوابح السعيد،ط د/مقراني خلود، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر ،المجلد05،السنة2021.

15. بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح،التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارةOMC المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد05،السنة2020.

16. أمينة قهواجي وآخرون، الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد22،العدد01،السنة2020.

17. نسرين يحياوي" الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد06، ديسمبر 2016

18. فريدريك شنا يدر، دومنيكأنيستي، الاختباء وراء الظل،"نمو الاقتصاد الخفي"،سلسلة قضايا اقتصادية، العدد30،مارس2002،صندوق النقد الدولي، واشنطن.

19. بلقايد نورية، بن زايد مبارك، البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد06،سبتمبر 2016.
20. يوسف بوديلة، حمزة كواديك، المجلة العلمية دولية، مجلة الدراسات الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد03،السنة 2018.
21. برو هشام، نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد03، 2018.
22. مطوش العلجة، بوجنان الخالدية، أثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03،العدد04.
23. زعلاني محمد، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري(تأصيل المعنى . بحث في الأسباب والآثار)أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10،ديسمبر 2011.
24. محمد دمان ذبيح،الاقتصاد غير الرسمي(الأسباب، الآثار، والحلول المقترحة)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات،المجلد03، العدد02، السنة2020.
25. بورعدةحورية،رفيق اسعد دريس، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه،المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة،المجلد11،العدد01، 2017.
26. ساعو باية، سيارزوبيدة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي،المجلد14، العدد1، 2020.
27. فريوة نرجس، ميدونسيساني، مخاطر الاقتصاد الضل في العالم:مع الإشارة لوضع الجزائر مجلة الأبحاث الاقتصادية المجلد 17، العدد 02، 2022.
28. المأمون عبد المطلب جبر، الاقتصاد الغير رسمي في مصر(أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر العدد الثالث عشر يناير 2015.

29. عولمي بسمة، عبد المالك مهري، الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 5، جامعة أمحمد بوقره بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2015.
30. مشمس نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وأثاره على الاستقرار الاقتصادي, مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017.
31. بلخيري حمزة،يوسفيعاشور،واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مجلة البحوث والدراسات العلمية،المجلد17،العدد01، 2023.
32. موسوس مغنية،ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة،مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد04،العدد02.
33. يوسف بودلة،حمزة كواديك، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته،مجلة الهقار الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف،العدد03، ديسمبر2018.

IV. **الملتقيات**

1. إسماعيل بوخاوة،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق،ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر،جامعةابوبكربلقايد تلمسان، ايام16/15/14/نوفمبر2000.
2. الجوزي فتيحة،حلادي راضية،بحوث وأوراق الملتقى العلمي الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسات وحتمية المعالجة،يومي 28/27 فيفري 2019، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

V. **المحاضرات و المنشورات.**

1. د,عبد الله نور الدين، مطبوعات بعنوان الاقتصاد الجزائري موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة سعيدة، 2022_2023.
2. دراجي كريمو، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، مطبوعات بداغوجية لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر 2017/2016م.

3. جهيدة ركاش، محاضرات في السياسات الاقتصادية في الجزائر,كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية موجهة لطلبة العلوم السياسية السنة الثالثة ليسانس،تخصص تنظيم سياسي وإداري،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019/2018م.
4. ساعد محمد,محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية،جامعة ابن خلدون تيارت 2018/2017م.
5. براهمية آمال، محاضرات في اقتصاد جزائري موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصاد، جامعة 8ماي 1945 قالمة 2016/2015م.

المراجع باللغة الفرنسية

1. . Ahmed henni Economie de l'Algérie indépendante. ENAG. Algerie (1991). P126
2. Hamid Temmar. Stratégie de développement indépendant .le cas de Algérie.unbilanopu. Alger 1983 p83
3. Friedrich. SCHNEIDER and DOMINIK.H,2004, « Shadow Economy »Univrsity of Cambridge, p.106.

المراجع الالكترونية

1. طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي, الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019م ص:26علي الموقعwww.reseavhgate. net تاريخ الزيارة 2024/04/23 14 نوفمبر 2019م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: طواهري محمد الطاهر ... الصفة: طالب. ماستر 2

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10523805.7 ... والصادرة بتاريخ: 2017/06/27

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/04

الإمضاء

صح وصودق على توقيع (ة) السيد(ة)
طواهري محمد الطاهر
رقم بطاقة التعريف الوطنية 10523805.7
الصادرة بتاريخ 2017/06/27
2024 جوان 04
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Economics

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: ..... رزقي جعفر ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... 11028677 ..... والصادرة بتاريخ: ..... 2018-08-07 .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

الآثار السلبية للاجتهاد غير المؤسس على الاجتهاد الجزائري

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024-06-04

الإمضاء

نظر ومصدق على التوقيع
السيد: رزقي جعفر
ب ت و رقم: 11028677
الصادرة في: 2018-08-07
عليه في: 11 JUIN 2024

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
مصطفى زايدي